University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

التصحيحُ اللغويُّ لدلالةِ الألفاظِ
بينَ دُرَّةِ الغوّاصِ في أوهامِ الخواصِّ والمعجماتِ اللغويةِ
(دراسةٌ موازنةٌ)

Linguistic adjustment of words meaning between Durrat al-Ghawas fi Awham al-Khawass and linguistic dictionaries
(A Comparative Study)

م. د. أسعد رزاق يوسف
PhD Lecturer Asaad Razzaq Yusuf
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية
asadalyosif@gmail.com

Abstract :

This is a linguistic study of the meaning of words and their adjustment . This is an old field of study in our linguistics tradition appeared together with the emergence of accented Arabic speeches . Publication in this field started in the Second Century After Hijra (AH) by al-Kisae's (189 AH) Ma Tulahhin Fih Ala'amah , and continued up to the Six Century AH when Durra al-Ghawwas fi Awham al-Khawas book appeared with a lot of linguistic adjustments in different fields of study. This book covers the semantics of syntactic structures , the semantics of morphological structures and lexicographic semantics of many words used by Arabs.

al–Qasim bin Ali al–Hariri (516 AH) alerted of this linguistic adjustment , so as to save the Arabic language from semantic deviation occurred in some parts of the language . This study collects samples of dictionary meanings from Durra Al–Ghawwas and divides these samples into ten classes , according to their objective similarity . The study , then , examines the meanings of the samples in twenty Arabic dictionaries across eleven centuries, starting with A–Farahidi's (175 AH) Al–'Ayn and ending in Al–Zabaidi's (1205 AH) Taj al–Arus Min Jawahir al–Qamus . The study has followed a comparative analysis and discussion of the samples that were deformed by the illusion of the elite and then adjusted by al–Hariri . Next , a historical analysis is followed to examine the meanings of words in the dictionaries and the semantic deviation / change they got , and to discuss this deviation / change to arrive at results based on such analyses .

Key words : Adjustment , semantics , words , al–Hariri , dictionaries .

الكلمات المفتاحية : التصحيح ، الدلالة ، الألفاظ ، الحريري ، المعجمات .

المُلَخَّص :

هذا بحث يقع ضمن حقل الدراسة اللغوية لدلالة الألفاظ وتصحيحها ، التي ظهرت مبكرًا في تراثنا اللغوي تزامنًا مع ظهور اللحن في الكلام العربي ، وبدأ التأليف فيها في القرن الثاني الهجري على يد الكسائي (ت189هـ) في كتابه (ما تلحن فيه العامة) ، واستمرت

التأليفات حتى وصلت إلى القرن السادس الهجري ، فظهر كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) الذي حفل بتصحيحات لغوية كثيرة في ميادين متباينة منها ما وقع في : التركيب النحوي ودلالته ، والبنية الصرفية ودلالتها ، ومنها ما كان في مدار الدلالة المعجمية لكثير من الألفاظ المستعملة في كلام العرب ، وقد نبّه عليها اللغوي القاسم بن علي الحريريّ (ت516هـ) ؛ سعيًا منه للحفاظ على سلامة اللغة العربية ، وتنقيتها من الانحراف الدلالي الذي أصاب بعض جوانبها ، اتجه البحث نحو استقراء العينة المتصلة بالدلالة المعجمية في درة الغواص ، وقسّم تلك الألفاظ على عشرة محاور ، على وفق معيار التماثل الموضوعي لها ، ثم اتجه نحو تتبع دلالاتها في معجمات اللغة العربية في مساحة زمنية شملت أحد عشر قرنًا , في عشرين معجمًا ، ابتداءً من كتاب العين للفراهيدي (ت175هـ) , وانتهاءً بتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (ت1205هـ) ، وسار البحث على وفق منهج تحليلي موازن ، فانطلق ـ في مناقشة المادة ـ بدءًا من وهم الخواص ، فتصحيح الحريري لها ، ثم تتبع الألفاظ ودلالاتها في المعجمات على وفق نظرة تاريخية ، لمتابعة ما أصاب اللفظة من انحراف أو تطور دلالي ، ومناقشة ذلك للوصول إلى نتيجة مبنية على هذه الأسس .

المُقدّمة

تُبنى اللغات في نظامها الوضعي والاستعمالي على مرتكزين أساسيين ، يتمثلان باللفظ والمعنى ، وتنمو الألفاظ وتتسع نتيجة اتساع مناحي الحياة وتطورها ، أما معانيها فهي آخذة بالتطور كذلك ؛ لتعبِّر عن مستحدثات الدلالات الجديدة ، أو قد تموت بعض تلك الألفاظ والمعاني وتضمحل . وهذا هو شأن اللغة العربية ، فدلالات الألفاظ لها استعمالات محددة في أصل الوضع اللغوي ، وقد تتسع الدلالات مع تقادم الزمن ، وهذا من سنن العربية ، لكن قد ينحرف المسار عن صوابه ؛ نتيجة الاستعمال الخاطئ لدلالة اللفظة ، وتتولد فجوة كبيرة بين الدلالة الوضعية ، والدلالة المنحرفة ، وهذا هو اللحن الدلالي .

ظهر هذا اللحن مع انفتاح الأمة العربية الإسلامية على الأمم الأخرى بانتشار الإسلام ، واختلاط العرب بالعجم ، حتى شكل ظاهرة ، فنهد علماء العربية للتصدي لها عن طريق التصنيف العلمي في هذا المجال ، بدءًا من كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي (

ت189هـ) , وظهرت مصنفات عديدة وصولًا إلى القرن السادس الهجري الذي شهد تأليف كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري (ت516هـ) ، واستمر ظهور مصنفات التصحيح اللغوي في العصور اللاحقة وإلى عصرنا هذا(*) ، سلك الحريريُّ في مصنفه منهجًا دقيقًا في مناقشة الأوهام ، قد يصل أحيانًا إلى حد التشدد في تصحيح بعض الألفاظ ، وعرض فيه مئتين واثنتين وعشرين لفظة مما توهم فيها الخواصّ ، الذين قصد بهم : الكُتَّاب ، والشعراء ، والمتأدِّبين ، وعلية المنشئين ، وانبرى إلى تصحيحها، معتمدًا على الاستدلال : بالقرآن الكريم، والحديث الشريف ، والشعر ، وكلام العرب الفصحاء , وكلام اللغويين ، ومثلت تلك الألفاظ جوانب متعددة ، منها ما يتعلق بدلالة التركيب النحوي، ودلالة الأبنية الصرفية ، ودلالة الألفاظ ، وختمها ببعض التصحيحات المتعلقة برسم الكلمات.

شكَّلت المادة التي حوتها معجمات اللغة العربية مادة غنية في إثراء حركة التصحيح اللغوي ، ومرجعية مهمة يُستند عليها في تمييز الصائب عن الخاطئ ، وشكلت هذه المعجمات دائرة كبرى من حيث سعة التأليف ، وامتدادها الزمني ، إذ ابتدأت بكتاب العين في القرن الثاني الهجري ، وانتهت بتاج العروس من جواهر القاموس في القرن الثاني عشر الهجري ، وضمت عشرين معجمًا .

اعتمد البحثُ على استقراء الألفاظ التي صحح الحريريُّ دلالتها في دُرّته ، وصنّفها في عشرة مجالات ، وتم ترتيب عنواناتها على وفق النظام الهجائي ، كل مجال منها تضمن ثلاث مسائل يجمعها جامع دلالي واحد ، ورُتبت الألفاظ فيها على وفق هجاء جذورها اللغوية ، ووازن البحثُ بين آراء الحريري فيها وما ذكرته معجمات اللغة ؛ للبحث عن دقة التصويب أو عدمه ، ومتخذًا من المنهج التاريخي مسارًا في تقصي اللفظة ودلالاتها , والمعياري الموازن في مناقشة المادة اللغوية للبحث ، مع الاعتماد على الجانب التحليلي .

مجالاتُ التصحيحِ اللغويِّ لدلالةِ الألفاظِ

أولًا : الإفراد والتثنية :

اتَّجه الحريريُّ في تصويبه نحو ما استعمله الخواصُّ مفردًا في كلامهم ، وهو في الوضع اللغويِّ مثنى ، إذ يقولون توهُّمًا : الزَّوج ، والمِقراض ، والمِقصّ بالإفراد .

(الزَّوْج والزَّوْجَان)

أطلق بعض الخواصِّ[1*] لفظة (زَوْج) قاصدين بها الدلالة على الاثنين ، وهذا من أوهامهم , وقد خطَّأهم الحريريُّ على استعمال اللفظة بهذه الدلالة ؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ (الزَّوْج) في كلام العرب يُطلق على الفرد المزاوج لصاحبه ، فأما الاثنان المصطحبان فيقال لهما (زَوْجَان) ، سواءٌ أكان ذلك في الجمادات أم الإنسان أم الحيوان[1][2*].

في ضوء ذلك نرى أنهم قد عمَّموا اللفظة المفردة فأطلقوها في حالتي الإفراد والتثنية , أمَّا الحريريُّ فخصَّص لكل لفظة دلالتها ، فـ(الزَّوْج) تشير على معنى الفرد المزاوج لصاحبه ، و(الزَّوْجَان) تدل على معنى الاثنين المصطحبين .

انقسم المعجميون في المراد من اللفظة على قسمين : قسمٌ وافق الحريريَّ فيما ذهب إليه[2]. كما ورد في كتاب العين ((يقال : لفُلانٍ زَوْجان من الحمام ، أي : ذكر وأنثى))[3].

أمَّا القسم الآخر فذهب إلى التوسع في دلالة (الزَّوْج) ، فهو عندهم يدل على المفرد والمثنى[4]، فيرى الجوهريُّ (ت393هـ) في صحاحه أنَّ الزوج تُطلق على الفرد ، مثل : زوجُ المرأةِ أي : بعلها ، وزوجُ الرجلِ أي : امرأته ، وكذلك تُطلق للدلالة على خلاف المفرد (المثنى) ، فيقال : زوجٌ أو فردٌ ،كمال يقال : شَفْعٌ أو وَتْرٌ[3*], ويقال : هما زوجان للاثنين , وهما زوج . وتقول : اشتريتُ زوجَي حمامٍ , وأنتَ تعني ذكرًا وأنثى , وعندي زوجا نعالٍ[5].

إنَّ انحراف دلالة بعض ألفاظ العربية عمَّا وُضعت له قد يُوقع مستعملها في اللبس الدلاليّ , لا سيّما عند عدم مؤازرة السياق لتحديد دلالتها المقصودة ، وهذا ما ينطبق على لفظة (الزَّوْج) التي يُراد بها في الوضع اللغويّ الفرد المزاوج لصاحبه ، وعند التثنية فهي زوجان ، لذلك لا نرى من الصواب استعمالها مفردةً للدلالة على التثنية .

(المِقْراض والمِقْرَاضَان)

ردَّ الحريريُّ على استعمال الخواصِّ[*4] لفظة (المِقْراض) مفردةً ، وجعل ذلك من أوهامهم , إذ ذهب إلى استعمال اللفظة بصيغة المثنى قائلًا : ((الصواب أَن يقال : مقراضان ... لأَنهما اثنان))[6]. وهو من الأدوات المستعملة لدى العرب ، ونظر إليه الحريريُّ من زاوية طرفيه المكوّنين له ، فكلُّ واحدٍ منهما مِقْراض ، وعند اجتماعهما يكونان مِقْراضين ، على خلاف الخواصِّ الذين رأوه أداة واحدة ، فسمّوه مِقْراضًا من دون تجزئة .

تناولت المعجمات اللفظة , ووصفتها من حيث الإفراد والتثنية ، فكان هناك ثلاثة اتجاهات ، ذهب قسم من المعجميين إلى استعمالها مفردةً ، فقيل فيها : ((القَرْضُ القَطع ، وبه سُمّيَ المِقراض))[7]، فيما وافق ابنُ دريد (ت321هـ) الحريريَّ في تثنية اللفظة بقوله : ((القَرْض بالمِقراضين ، قَرَضْتُ الشيءَ أقرِضه قَرْضًا))[8][*5]، ومنهم من ارتضى الاستعمالين كليهما[9]، حتى نصَّ ابن سيده (ت458هـ) على التثنية والإفراد معًا قائلًا : ((المِقْراضانِ : الجَلَمان ، لا يُفْرَدُ لهما واحد ، هذا قول أهل اللغة ، وحكى سيبويه : مِقْراضٌ ، فأفرد))[10]. وفصَّل ذلك في المُخصَّص ، مبينًا أنه اسم آلة أوله ميم زائدة , وفعله ثلاثيّ ، فتكون الميم فيه مكسورة ، فربما يأتي على وزن (مِفْعَال) نحو (مِقْرَاض)[11], وهذا هو اشتقاقه في الموازين الصرفية ، وأورده منقولًا عن كلام العرب بالتثنية ، فهو مقراضان ، ولا يُعرف له واحد ، بل يقال لكل واحد منهما مِقْرَاض[12]. ولعلَّ استعمال صيغة الإفراد هو الأنسب ؛ بالنظر إلى قياسيتها في الاشتقاق الصرفي ، وشيوعها في لغة العصر ، فضلًا عن ورودها في تراثنا اللغوي القديم .

(المِقَصّ والمِقَصَّان)

ممّا وهَّم الحريريُّ به الخواصَّ[*6] هو استعمالهم لفظة (المِقَصّ) في غير ما وُضعت له في اللغة , من حيث إفرادها وتثنيتها ، إذ رأى أنهم يُوْهَمُون في قولهم : قصصتُه بالمِقَصِّ . بصيغة المفرد ؛ وذلك لأنَّ الصواب استعماله بصيغة المثنى[13]، فالآلة المعروفة قد نظر إليها الحريريُّ من جانب تكوينها من جزئين ، وكلُّ جزءٍ منهما هو مِقَصٌّ مُشارك في عملية قصّ الشيء ، وعند اجتماعهما فهما مِقصَّان .

اختلف علماء اللغة من المعجميين في هذه المسألة من حيث صوابها وخطئها ، منقسمين في ذلك على ثلاثة اتجاهات : إذ ذهب قسم منهم إلى مخالفة الحريريّ فيما رآه , فهذه الآلة هي ممَّا شاع استعماله في كلام العرب ، وتأتي بصيغة الإفراد (مِقَصّ) ، جاء في كتاب العين ((قصَصْتُ الشَّعْرَ بالمِقَصِّ اي بالمِقراضِ قصًّا))[14]. فيما ذهب ابن دريد (ت321هـ) إلى موافقة الحريريّ باستعمال اللفظة مثناة (مِقَصَّانِ) إذ قال : ((قَصَّ الشيء بالمِقَصَّين يَقُصُّه قَصًّا))[15]. أمَّا القسم الأعظم من المعجميين فرأوا جواز استعمالها بالوجهين , حتى ذكروها مفردةً ومُثنَّاةً , فقيل : مِقَصٌّ ومِقَصَّانِ[16]، أو صرَّحوا بورودها في كلام العرب بوجهيها ، فقال ابن سيده (ت458هـ) : ((المقصان : ما يقص بِهِ الشّعْر وَلَا يفرد ، هَذَا قَول أهل اللُّغَة ، وَقد حَكَاهُ سِيبَوَيْه مُفردا فِي بَاب مَا يعتمل بِهِ))[17], وذكره في مُخصَّصه جاعلًا إيَّاه من أسماء الآلات التي في أولها ميم زائدة ، وفعله ثلاثيّ ، فتكون الميم فيه مكسورة , وله أوزان منها (مِفْعَل) مثل (مِقَصّ) للذي يُقصُّ به[18]، والمِقَصَّانِ : اللذانِ يُقصُّ بهما ، وذهب بعضهم إلى أنهما لا يفردان[19]. ونرى جواز الاستعمالين ؛ لورودهما في الكلام العربي ، مع استحسان استعماله بصيغة الإفراد ، فـ(المِقَصّ) اسم مشتق من الفعل (قصّ) ليدل على اسم الآلة المعهودة ، وهو على أحد أوزانها (مِفْعَل) ، وهو الاستعمال الشائع في العربية المعاصرة .

ثانيًا : التأنيث والتذكير :

توهَّم الخواصُّ في استعمالهم بعض الألفاظ بين التأنيث والتذكير ، فيؤنّثون ألفاظًا ، أو يذكّرونها، لكنَّ الصواب كائن بخلافها , ونقدهم الحريريُّ في ذلك ، كما في استعمالهم : البطْن ، والرِّخْلة ، والضَّبْعة .

(البَطْن)

من أوهام الخواصِّ التي أُشير إليها تأنيثهم لفظة (البَطْن) من الجسم ، فـ((يقولون : امتلأَتْ بطنُه ، فيؤنّثون البطن ، وهو مذكر في كلام العرب ، بدليل قول الشاعر :

فإنّك إن أَعطَيْتَ بطنَك سُؤْلَهُ وفَرْجك نالَا مُنْتَهى الذّمّ أَجمعا

وأما قول الشاعر :

فإن كـلابا هـذهِ عَشْـر أبطن وأنت بريءٌ من قبائلها العَشْرِ

فإنه عَنَى بالبطن القبيلة ، فأَنثه على معنى تأنيثها))[20].

تناولت المعجمات اللفظة ، ودلَّت على معناها ، فذهبت أغلب آراء اللغويين مع ما رآه الحريريُّ , وبثلاثة اتجاهات متوازية ، فمنهم من أشار إلى دلالة اللفظة بوصفها عضوًا مذكرًا في الجسم[21]، فألمح صاحب كتاب العين إلى ذلك في مواضع متعددة[22]، كقوله : ((بعج فلانٌ بطن فلانٍ بالسِّكِّين، أي : شقَّه وخضخضه فيه))[23]. ومنهم من نصَّ على تذكيرها[24]. ومنهم من ذكرها مذكَّرةً إذا كانت عضوًا في الجسم ، ومؤنثةً إذا دلَّت على القبيلة أو دونها[25].

فيما ذهب الجوهريُّ (ت393هـ) إلى أنَّ البطن : خلاف الظهر , وهو مذكر ، وتأنيثه لغة[26]. واتفق معه كلٌّ من ابن منظور (ت711هـ) ، والزَّبيديُّ (ت1205هـ) في هذا[27]، وزادا عليه ، البَطْنُ دُونَ القَبِيلَةِ وهو مُذَكَّرٌ[28]، مخالفَينِ بذلك رأي الحريريِّ .

وجعل ابن سيده (ت458هـ) في محكمه البَطْنَ مذكَّرًا , في دلالته على معنى بطن الإنسان والحيوان أو ما دون القبيلة[29].

ونرى أنَّ الصواب في ما ذهب إليه الحريريُّ ومن تابعه من اللغويين .

(الرِّخْلَة والرَّخِل)

ممَّا وقع فيه الخواصُّ من الوهم ما تعلَّق بلفظة (الرِّخْلَة) ، إذ جعلوا التاء دالَّةً على التأنيث , وهم يقصدون بها أُنثى الضَّأن ، فـ((يقولون للأُنثى من ولد الضأن : رِخْلة ، وهي في اللُّغة الفصحى رَخِلٌ بفتح الراء وكسر الخاءِ ، وقد قيل فيها : رِخْل بكسر الراءِ وإسكان الخاء ، وعلى كلتا اللغتين لا يجوز إلحاق الهاء بها ، لأَن الذكر لا يشركُها في هذا الاسم ، وإنما يقال له : حَمَل))[30].

ذهب الحريريُّ إلى اختصاص كل لفظة للدلالة على جنس هذا الحيوان من حيث التأنيث والتذكير، فجعل (الرَّخِل أو الرِّخْل) للمؤنث ، و(الحَمَل) للمذكر . ووافقه في هذا التخصيص كثيرٌ من المعجمات[31]. من ذلك ما ورد في كتاب العين ((الرَّخْل لغة في الرِّخْل ، وجمعه رِخْلان والرُّخال بالضم لا غير، : هو الأُنْثَى من أولاد الضَّأن))[32]، و((الحَمَلُ : الخَروف ، والجميع الحُمْلانُ))[33].

فيما ورد في بعضٍ منها (رخل ورخلة) للمؤنث . قال ابن دريد (ت321هـ) في ذلك : ((الرَّخِل : الأنثى من ولد الضّأن ، ويُجمع الرَّخِل رُخالًا ... وقالوا رَخِلَة أيضًا ، بالهاء ، ورِخْلَة ، وقالوا : رِخْل أيضًا ، بغير هاء ، وليس بالعالي ، فإذا صغَّرت قلت : رُخيلة فترجع فيها علامة التأنيث))[34]، وأمَّا (الحَمَل) فهو الذكر[35]. وجعلها صاحب المخصص (ت458هـ) في باب أسماء المؤنث التي لا يُشْرك فيها المذكر كقولهم : حَمَل ، وللأنثى رِخْل ورَخِل , وربما ألحقوا المؤنث الهاء مع تخصيصهم إيّاه بالاسم كقولهم حَمَل ورَخِلة ورِخْلة[36], ووصف الزَّبيديُّ (ت1205هـ) (الرِّخْلَة) بأنها لغة في (الرِّخْل)[37].

نلحظ اتفاق الجميع على دلالة لفظة الحَمَل على المذكر ، فيما أُختلف في الرّخل والرّخلة ، ونرى أن المشهور هو ورودها من غير تاء التأنيث ، وهي بالتاء لغة فيها أو توهُّم .

(الضَّبْعَة والضَّبُع)

من أوهام الخواصِّ ـ فيما رآه الحريريُّ ـ غلطهم في أُنثى الضِّباع ، فـ((يقولون : الضَّبْعة العرْجاء[*7]، وهو غلط ، ووجه الكلام أَن يقال : الضَّبُعُ العرجاء ؛ لأنّ الضَّبُع اسم يختص بأُنثى الضباع ، والذكر منها ضِبْعان ، ومن أصول العربية أَنّ كلّ اسم يختصّ بجنس المؤنث مثل حِجْرٍ وأتان وضَبُع وعَنَاق ، لا تدخُل عليه هاءُ التأنيث بحال ، وعلى هذا جميعُ ما يُسْتَقرَى من كلام العرب))[38].

اتفق أكثر اللغويين مع ما ذهب إليه الحريريُّ في تأنيث (الضَّبُع) ، وتذكير (الضِّبْعَان)[39], جاء في كتاب العين ، العرجاء : هي الضَّبُع ، والضِّبْعَان : الذكر من الضِّباع[40]. واكتفى بعضهم بالإشارة لتأنيث (الضَّبُع) من دون بيان المذكَّر منها[41]. ووقع اختلاف عند بعضهم : فقيل : الأنثى هي الضَّبُع ، ويقال الضَّبُعة ، ويقال الضِّبْعَانَة ، أمَّا الذكر فهو الضِّبْعَان[42]. وورد في لسان العرب الضَّبُع مؤنثة وضِبْعَانَة ، والذكر ضِبْعَان[43]. وجاء في المصباح المنير الضَّبُع أنثى , وربما قيل فيها ضَبُعَة ، والذكر ضِبْعَان , وقيل يُسمَّى أيضًا ضَبُعًا[44].

ولعلَّ الأفضل ـ تبعًا لأُصول العربية ـ أن يُكتفى باللفظتين الأصليتين الدالتين على المؤنث والمذكر ، وبمُرجِّح أنَّ اللغويين قدّموهما على غيرهما في معجماتهم ، وما عداهما هي استعمالات خاصَّة أو نادرة ، أو شيءٌ ممَّا يصيب بنية الألفاظ من تطوُّر .

ثالثًا : التحريف بالحرف :

يقع الإبدالُ بين الحروف أحيانا على خلاف القواعد اللغوية ، وهو ما يُسمَّى بالتَّحريف ، وقد نبَّه الحريريُّ على وقوعه في كلام الخواصِّ ، إذ توهَّموا صحةَ استعمال ألفاظ مُبدلَة للدلالة على المعنى الذي قصدوه , ومنها ألفاظ : الشَّحَّاث ، والقارِص ، والمُكَدِّي .

(الشَّحَّاث والشَّحَّاذ)

من مظاهر الوهْم عند الخواصِّ إبدالهم حرفًا مكان حرفٍ في بنية اللفظة ، فيتبع هذا الإبدال تغييرٌ في دلالتها ، وهو ما عرضه الحريريُّ في درَّته ، فـ((يقولون : فلان شَحّاث بالثاءِ المعجمة بثلاث من فوقها ، والصواب فيه شَحّاذ بالذال المعجمة ، لاشتقاق هذا الاسم من قولك : شحذْتُ السيف ، إذا بالغتَ في إحداده ، فكأنّ الشحاذ هو المُلحُّ في المسأَلةِ والمبالغُ في طلب الصدقة))[45].

عرض بعضُ المعجميين هاتين اللفظتين ، فذهبوا مذهب الحريريِّ في تصويبه لفظة (الشَّحَّاذ) للدلالة على المعنى المقصود . قال الصَّغانيُّ (ت650هـ) : ((الشَّحَّاذُ : المُلِحُّ في مَسْأَلته ، وعَوامُّ العِراقيِّين يَقُولون : شَحَّاثٌ ، بالثاء ، ويُخْطِئون فيه))[46].

فيما خالف بعضُهم هذا الرأي في تخصيصه (الشَّحَّاذ) لهذه الدلالة ، إذ أعطوا لكلِّ لفظة منهما هذه الدلالة ، فكلتاهما صحيحة في الاستعمال لبيان المعنى المقصود ، وأوجز الصَّاحبُ بن عَبَّاد (ت385هـ) المسألة بقوله : ((الشَّحّاثُ : مِثْلُ الشَّحّاذِ ، وهو المُلِحُّ في مَسْأَلَتِهِ كإِلْحاحِ الشَّحّاذِ على السَّيْفِ عند التَّحْدِيْد))[47].

وأكثرُ من توسَّع في رصْد المادة وبسْطها هو محمد مرتضى الزَّبيديُّ (ت1205هـ) ، وتمثل رأيُه بأنَّ الشَّحْذَ هو الإلحاح في السؤال ، ومنه الشَّحَّاذ بمعنى المُلحِّ عليهم في سؤاله[48], وعند بعضهم لا تقل شَحَّاثًا بهذا المعنى[49], وصحَّح بعضُ اللغويين استعمال شَحَّاث بالمعنى الذي يدل عليه شَحَّاذ على جهة البدل[50]، وهو لغةٌ صحيحةٌ ، فإنَّ الذَّال تُبدل ثاءً بلا غلطٍ ولا لحنٍ[51].

واقتصر صاحبا المصباح والتكملة على ذكر (الشَّحْذ) الذي بمعنى الإلحاح في السؤال[52] .

بناءً على هذا ، نلحظ قلَّة المعجمات التي عرضت اللفظتين ، واقترابهما عددًا إذا أردنا اعتماد كثرة عدد المعجمات معيارًا مساعدًا في التَّرجيح ، فنرى الأَولى هو اتخاذ لفظة (الشَّحَّاذ) للدلالة على وصف الحالة المقصودة ؛ لعدم وقوع الخلاف فيها ، وسلامتها من اللَّحن أو الوهم، قياسًا بـ(الشَّحَّاث) التي خطَّأها بعضهم .

(القَارِص والقَارِس)

من أوهامهم الناشئة عن التحريف بالحرف هو استعمالهم لفظة (القَارِص) للمعنى الذي تدلُّ عليه لفظة (القَارِس) . قال الحريريُّ في وصف ذلك الإبدال الحرفيِّ الدلاليِّ : ((يقولون لما يجْمد من فَرْط البرد : قَريص بالصاد ، فيوْهَمُون فيه ... والصواب أَن يقال فيه : قَريس بالسين ؛ لاشتقاقه من الْقَرْس ، وهو البرْد ... والشاهد عليه قول الشاعر :

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ في القَوَى إذا اصفَرَّ آفاقُ السَّماءِ من الْقَرْس

... وأَما القارص بالصاد ، فهو الذي يلذَعُ اللِّسان ، ويقال منه : لبن قارص ، ونبيذ قارص))[53].

أجمعت معجمات اللغة على صحة قول الحريريِّ في دلالة هاتين اللفظتين[54]. قال صاحب العين: ((لَبَنٌ وشَرابٌ قارِصٌ : يَحذي اللِّسان))[55], و((حَذيَ هذا الشيءُ اللسانَ يَحْذيه [إذا كان] من لبنٍ قارصٍ ، أو نبيذٍ يَقرص اللسان))[56], و((القَرْسُ : أكثر الصَّقيعِ وأبرَدُه ... وأقْرَسَه البَرْدُ ، وإنَّما سُمِّيَ القَريسُ قَريسًا لأنّه يَجمُد))[57].

فضلًا عن هذا الإجماع في دلالة اللفظتين ، فقد أُشير إلى الوهم الواقع بإبدال السِّين صادًا في القَارِس[58]، ونسبه ابن دريد (ت321هـ) للعامَّةِ[59].

(المُكَدِّي والمُجَدِّي)

استعمل الخواصُّ لفظة (المُكَدِّي) مكان (المُجَدِّي) بإبدال الجيم كافًا في الدلالة على من يُكثر السؤالَ، وهو وَهْمٌ ؛ لأنَّ الأصل فيها مشتق من الاجتداء ، فهو المُجْتَدِيْ ـ بصيغة اسم الفاعل ـ ، ثم أُدغمت التاء مع الدال ، ونُقلت حركة الحرف المُدغَم (فتحة التاء) إلى ما قبله وهو (الجيم) ، فصارت (المُجَدِّيْ)[60].

اتجهت آراء المعجميين ـ في بيان المستعمل ودلالته ـ إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : عرض لفظة (المُجَدِّي) وبعض اشتقاقاتها الفعلية والاسمية ، وهي تشير إلى دلالة مركزية واحدة ، تمثَّلت في الطلب وسؤال العطيَّة من الآخر[61]. وعليه جاء قول الشاعر :

جدوتُ أُناسًا موسرينَ فما جَدَوا ألا اللهَ فاجْدُوهُ إذا كنتَ جاديا[62]

ويمكن أن يُقال : إنَّ هذا الاتجاه يقترب كثيرًا إلى ما قصده الحريريُّ ، الذي وصف المُجَدِّي بأنَّه من يُكثر السؤال ، بالنظر إلى أنَّ سائل العطية ـ عادة ما ـ يُكثر في ذلك ، ويتَّخذ الجُدْيَة مهنة .

والاتجاه الآخر : عرضَ لفظتَي (المُجَدِّي والمُكَدِّي) وبعض مشتقاتهما كذلك ، وذهب إلى أنَّ الأُولى هي بالمعنى نفسه الذي في الاتجاه الأول[63]، أمَّا الأخرى فتدلُّ على معنى ألحَّ في المسألة[64]. ((والكُدْيَةُ بالضَّمّ : حِرْفَةُ السَّائِلِ المُلِحِّ))[65].

ولعل الأنسب في الاستعمال هو اللفظ الجيميّ ؛ لكثرة وروده في المعجمات قياسًا باللفظ الكافي ، فضلًا عن أُنسه في العربية المعاصرة .

رابعًا : التصحيف بالنقطة :

يقع هذا الخطأ نتيجة التوهُّم في استعمال حرف مُعجم (منقَّط) مكان حرف غير معجم في بنية اللفظة ، كالخاء والحاء ، والذَّال والدَّال ، وهو ما يؤدي حتمًا إلى تغيير في دلالة الألفاظ , مثل : اختلط ، والذَّاعِر ، وتمغَّر.

(اخْتَلَط واحْتَلَط)

تضمَّنت لفظة (اخْتَلَط) تحريفًا في معناها ـ بحسب ما أفاد به الحريريُّ ـ ، ونسب الوهم في استعمالها للخواصِّ ، إذ ((يقولون : كلَّمت فلانًا فاختلط ، أَي اختلَّ وثار غضبُه ، فيحرِّفون فيه ؛ لأَنَّ وجه القول فاحْتلط بالحاءِ المغفلة لاشتقاقه من الاحْتلاط ، وهو الغضب ، ومنه المثل المضروب : أَوَّل العِيّ الاحتلاط ، وأسوأُ القول الإفراط))[66].

تباينت المعجمات اللغوية في كشف دلالة كلا اللفظتين ، مع أنَّ أكثرها ذكرت نحوًا ممَّا دلَّ عليه الحريريُّ ، فطُرقت لفظة (احتلط) بدلالة الغضب[67]. فذكر أبو منصور الأزهريُّ (ت370هـ) الحَلْط بمعنى : الغَضَب ، والحِلاط : الغضب الشديد ، واحتلط بمعنى غَضِب[68].

أمَّا الخَلْط : فهو الجَمْع ، واختلط : تدل على تغيُّر العقل في سياق خُولط الرجلُ واختلط عقلُهُ ، فهو مُختلط[69]، ومن المعجمات ما اقتصرت في الخَلْط على دلالة الجَمْع فقط[70]. ورد المثل في المعجمات بلفظ (الاحتلاط)[71], وعقَّب عليه محمد مرتضى الزَّبيديُّ (ت1205هـ) قائلًا : ((وصَحَّفَه الأَكْثَرُونَ بالخَاءِ وهو وَهم))[72], وجاء في أكثر كتب الأمثال بـ(الاختلاط)[73].ويميل البحث نحو استحسان ما ذهب إليه الحريريُّ من أنَّ ضبط اللفظة يكون بالحاء في الدلالة على الغضب .

(الذَّاعِر والدَّاعِر)

أنتج التصحيفُ في لفظة (الدَّاعِر) إلى (الذَّاعِر) استعمالَ اللفظة الأخرى للمعنى الذي تشير إليه الأُولى عند الخواصِّ ، فـ((يقولون للخبيث الدّخلة : ذَاعر ، بالذال المعجمة ، فيحرّفون المعنى فيه ، لأَنَّ الذّاعر هو المُفْزِع لاشتقاقه من الذُّعر ، فأما الخبيث الدِّخلة فهو الدّاعر ، بالدال المهملة لاشتقاقه من الدَّعارة وهي الخبثُ ، ومنه قولُ زُمَيْل بن أُبَيْر لخارجة بن ضِرار :

أَخارِجَ هَلَّا إِذْ سَفِهْتَ عَشِيرَةً كَفَفْتَ لِسَان السَّوْءِ أَنْ يَتَدَعَّرا

أي هلَّا حين سفِهَتْ عشيرتُك كَفَفْت أَلسِنَتهم عن التَّفوّه والتلفُّظ بخبائث القَذْع))[74].وافقت المعجمات ـ حتى كادت تُجمع ـ على التوجيه الدلاليّ للفظتين بحسب ما رآه الحريريُّ ، من أنَّ (الذَّاعِر) يدل على المُفْزِع ، من الفعل ذَعَرَ ، و(الدَّاعِر) يدلُّ على الخَبيْث وما يقاربه من صفات سوء الخُلُق[*8], من الفعل دَعَرَ[75] . جاء في كتاب العين : ((ذُعِرَ الرّجُلُ فهو مذعور منذعر، أي : أخيف . والذُّعْرُ : الفَزَع))[76], و((الدّاعِرُ : الخبيث الفاجر ، ومصدرُه الدّعَارَةُ))[77].واقتصرت بعضُها على ذكر (الدَّاعِر) بالدلالة المُشار إليها[78]، فيما اتفقت بعض المعجمات المتأخرة على دلالة (الدَّاعِر) السابقة[79], وتوسَّعت ـ في الوقت نفسه ـ بلفظة (الذَّاعِر) ، فذكرت لها دلالتين : الأُولى بمعنى (الفزع) ، والأُخرى ـ نقلًا عن كُرَاع النَّمْل (ت309) ـ بمعنى (رجُل ذي عيوب)[80].

نرى أنَّ الأصوب فيما ذهب إليه الحريريُّ والمعجميون ، إذ بيَّنوا لكلِّ لفظة منهما دلالتَها الخاصةَ في الاستعمال ، مع إمكانية تصحيح استعمال اللفظة المعجمة في الدلالة على صفة سوء الخُلُق اعتمادًا على ما نقله بعض المتأخرين من معنى (رجل ذي عيوب) ، وهو من

باب تحمُّل اللفظة لأكثر من معنى في العربية ، والفيصل في تحديد معناها هو قرائن الحال والسياق .

(تَمَغَّر وتَمَعَّر)

نتج عن التغيُّر الناشئ من إعجام اللفظة تغيُّرٌ في دلالتها ، إذ أعجم الخواصُّ (تَمَعَّر) وأضفوا عليها دلالة اللفظة غير المعجمة ، التي هي الغضب ، فـ((يقولون لمن تغيَّر وجهُه من الغضب : قد تمغَّر وجهُه بالغين المعجمة ، والصواب فيه تَمَعَّر بالعين الْمُغفلة))[81].

ذهب كثيرٌ من المعجميين نحو دلالة لفظة (تَمَعَّر) على الغضب وما يصاحبه من تغيُّر في لون الوجه نحو الصُّفرة[82]. جاء في كتاب العين ((تَمَعَّرَ لَوْنُهُ إذا تغيّر، وعَرَتْه صفرةٌ من غضبٍ))[83].

أمَّا لفظة (تَمَغَّر) فتباينت دلالتها عند المعجميين : فذهب أكثرهم فيها إلى الدلالة على لون الحُمرة مع بياض صافٍ في الوجه[84]، ومنهم من ذهب نحو تحديدها بلون الحُمرة[85]، ومنهم من أطلق دلالتَها على أبيض الوجه[86].

يرى البحث أنَّ (تَمَعَّر) هو الأصل في الدلالة على الغضب وما يصاحبه من علامات الوجه ، مع جواز استعمال الفعل (تَمَغَّر) في الدلالة عليه ؛ فاصطباغ الوجه بالحُمرة من لوازم الغضب ، ومن صفاته الطارئة .

خامسًا : الخاص والعام :

يحدث أحيانًا تقييد لدلالة اللفظة ، مع أنَّها ذات دلالة أوسع قبل ذلك ، وهو من أوهام الخواصِّ التي رصدها الحريريُّ ، وعالجها بناء على أصل الوضع اللغويِّ لها . نحو : المأتم ، والبِّشارة ، وهوى.

(المَأتَم)

أُستعملت هذه اللفظة عند أكثر الخاصَّة بدلالة أخصّ ممَّا هي عليه في أصل الوضع اللغويِّ ، وهي ممَّا تعرَّض له الحريريُّ نقدًا وبيانًا ، فاتَّسع في دلالتها . يقول في ذلك : ((يتوهَّم أكثر الخاصة أنها مجمع المناحة ، وهي عند العرب النّساءُ يجتمعن في الخير والشرّ بدلالة قول الشاعر :

رمتْه أَناةٌ من ربيعة عامرٍ نَؤُوم الضُّحى في مأْتمٍ أَيّ مَأتَمِ

أَي في نساء أَيّ نساء))[87].

لقد حدَّد أكثرُ الخاصَّة (المَأتَم) في الدلالة على الشرِّ ، وهو عند الحريريِّ ـ تبعًا لاستعمال العرب ـ ذو دلالة عامة ، فيُستعمل في موردي الخير والشرِّ ، ومحدَّد بالنساء فقط .اتَّجهت آراء المعجميين ـ وهي متَّفقة غالبًا ـ في اتجاهات متقاربة في عرضها دلالة اللفظة . فمنها ما اتفقت مطلقًا مع قول الحريريِّ[88]. قال ابنُ دريد (ت321هـ) : ((المأتم , والجمع مآتم ، وهو اجتماع النساء في حزن أو سرور))[89]. وجعله صاحب العين عامًّا لـ((الجماعة من الرجال والنساء في فَرَحٍ أو حُزنٍ))[90]. فيما زاد بعضُهم ـ على صاحب العين ـ أنه قد يدلُّ على النساء خاصَّة[91].

ومن المناسب الإشارة إلى أنَّ (المَأْتم) من أَتَم هو اسم للمصدر والزمان والمكان على وزن (مَفْعَل) , وصيرورته بالمعنى الذي عرضه اللغويون هو مجازٌ[*9] من تسمية للحالِّ ، باسم المحَلِّ[92].

وفرَّق بعضُهم بين اللفظة والألفاظ المرادفة ـ في ظنِّ العامَّة ـ ، فالعامَّةُ تُطلق (المأتم) ويقصدون به المُصِيْبَة ، وهو غلط ، والصواب أن يُقال : كنَّا في مَنَاحَة ؛ لأنَّ المصيبة يصدر منها نَوْحًا . وهم يظنُّون أنَّ المأتم : النَّوْح والنِّيَاحَة ، وهو ليس كذلك ، إنَّما هو : النساء المجتمعات في فرح أو حزن[93].

يترجَّح ـ ممَّا سبق بيانه ـ أنَّ الصواب هو دلالة المأتم على النساء المجتمعات في موردي الخير والحزن ، أمَّا وروده في سياق مجموعة الرجال فلعلَّه من المعاني المهجورة في اللغة .

(البِشَارَة)

تدلُّ هذه اللفظة ـ عند أكثر الخواصِّ ـ على الإخبار بالخير ، وانتقد الحريريُّ رأيهم هذا في تخصيص الدلالة ، إذ قال : ((عند أكثرهم أَن لفظة ((بشَّرته)) لا تُستعمل إِلَّا في الإِخبار بالخير ، وليس كذلك ، بل قد تُسْتَعْمل في الإِخبار بالشرِّ))[94]. فدعا إلى تعميم دلالتها مستدلًّا على ذلك بقوله تعالى : ((فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ))[95] في مورد الإخبار بالشرِّ ، وقوله تعالى : ((الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (63) لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ...))[96] في الإخبار بالخير , وعلَّل ذلك باعتماد أصل اللفظة ، فسُمِّيت (البِشَارَة) بذلك

؛ لظهور تأثير خبرها في بشرة المُبشَّر بها ، وقد تتغيَّر بشرته للمساءة بالمكروه ، كما تتغيَّر عند المسرَّة بالمحبوب ، إلا أنه إذا أُطلقت فهي تدلُّ على الإخبار بالخير[97].

أوردت معجمات اللغة اللفظة مبيِّنةً دلالتها ، فكانت في اتجاهين : الأول : هو التوافق مع مذهب الحريريِّ في تعميم دلالتها في سياقات الإخبار بالخير والشرِّ[98]. قال صاحب العين : ((البِشارةُ : ما بُشِّرْتَ به . والبَشِيرُ : المُبَشِّر بخيرٍ أو شرٍّ))[99]. أمَّا الاتجاه الآخر : فقيَّد اللفظة بدلالة الخير فقط[100].

نصَّ بعضُهم على أنَّ البِشَارَة تكون في الخير ، وقد تُحمل على الشرِّ[10*] ، أمَّا إذا كان الكلام مطلقًا فالبِشارة بالخير[101]. وظنَّ أحمد بن فارس (ت395هـ) إنَّها في الشرِّ جنسٌ من التَّبكيْت[102].

الراجح في توجيه اللفظة دلاليًّا هو التوسُّع فيها لتعمّ موردَي الخير والشرِّ ، ولا سيما مع تضمُّن بعض الآيات القرآنية البِشارة في سياق الإخبار بالشرِّ .

(هَوَى)

نقد الحريريُّ الخواصَّ في تقييدهم لفظة (هَوَى) بدلالة الهبوط ، وصحَّحها متجهًا بها نحو تعميم دلالتها قائلًا : ((من أَوهامهم أَنَّ هوَى لا يُستعمل إلَّا في الهبوط ، وليس كذلك بل معناه الإسراع الذي قد يكون في الصعود والهبوط))[103].

وللمعجميين ـ في تحديد دلالتها ـ اتجاهان : الأول : هو ذهابهم في توسُّع دلالتها بمعنيي الهبوط والصعود[104]. قال أبو منصور الأزهريُّ (ت370هـ) : ((الهَوِيُّ : السريع إلى أَسفلَ ، والهُوِيّ : السريع إلى فوق))[105]. أمَّا رأي الاتجاه الآخر : فهو تخصيص دلالة (هَوَى) بالهبوط ، وهو يمثل رأي أقدم ستة معجمات ، فضلًا عن معجم الصحاح[106].

وممَّا تُلمح الإشارة له تضمُّن الفعل (هَوَى) في بعض سياقاته على معنى الإسراع[107].بناءً على هذا التباين في دلالة اللفظة يمكن تصوُّر ملامح المسألة من باب التطوُّر الدلاليّ الذي يُصيب بعض الألفاظ مع تقدم الزمن ، فاستعمالها بالمعنى الخاص (الهبوط) هو المهيمن على أصلها في الوضع اللغويّ ، ثم تطورت دلالتها ، فاتَّسعت ليُضاف لها معنى (الصعود) وما قد يرافقهما من الإسراع في إداء الفعل ، والمحدِّد لكلا الدلالتين ـ مع صفة الإسراع ـ هو السياق وقرائن الحال .

سادسًا : دلالة الزمن :

يحدث الوهم أحيانًا في إحدى الحيثيات الدلالية للفظة ، فكثيرٌ من الألفاظ تدل على حدث ما ، فضلًا عن تضمنها الزمن المؤدى به ذلك الحدث ، فذهب الخواصُّ إلى استعمال ألفاظ على غير دلالتها الزمنية الموضوعة لها في أصل نظام اللغة ، مثل : أزف ، وبات , وتتابع .

(أَزِف)

لهذا الفعل دلالتان متغايرتان في الاستعمالين الخاطئ والصائب ، فالخواصُّ يستعملونه للدلالة على اقتراب الوقت من نهايته . فـ((يقولون : أَزِفَ وقتُ الصلاة ، إشارةً إلى تَضَايُقه ومُشارفة تصرّمه))[108]. وهذا تحريف للفظ عن دلالته اللغوية في أصل الوضع ، وهو عكس للمعنى الحقيقي له[109]، علَّل الحريريُّ هذا الانحراف الدلاليّ قائلًا : ((لأَن العرب تقول : أَزِف الشيءُ بمعنى دَنَا واقترب ، لا بمعنى حَضَر ووَقَع))[110]، مستدلًا على ذلك بقوله تعالى في وصف القيامة : ((أَزِفَتِ الآزِفَةُ))[111]، أي : دنا ميقاتها ، وقرب أوانها ، فهي مُنتظَرة لا حاضرة .

تشير كلا الدلالتين إلى وقت (الاقتراب) ، لكنه عند الخواصّ يدل على الاقتراب من نهاية وقت الحدث ، أمَّا عند الحريريّ فيدل على الاقتراب من بدايته .

أشار معظم المعجميين إلى الدلالة الثانية ـ كما رآها الحريريّ ـ . فعلى الرغم من أن صاحب العين لم يشرح دلالة (أَزِفَ) ، إلا أنه استشهد لها بلفظة (الآزفة) التي هي من أسماء القيامة[112], وهي قرينة على إرادة معنى الاقتراب , فيما نصَّ غيرُه على معنى الدنوّ والاقتراب[113].

وذهب بعضُهم إلى معنيين متقاربين : فأَزِفَ بمعنى دنا ، وحان الوقت[114].بناءً على ذلك فالصواب هو ما رآه الحريريُّ ومعجميو العربية .

(بَات)

ثمَّة اختلاف في دلالة الفعل (بات) من حيث نوع الحدث الذي يشير إليه ، والزمن الذي يتضمنه ، وأشار الحريريُّ إلى وقوع التوهُّم في ذلك. فالخواصُّ يرون ((أن معنى بات فلان ، أي نام . وليس كذلك بل معنى بات أَظلَّهُ المبيت ، وأَجَنَّه الليل ، سواءً نام أم لم ينم))[115]. واستدل الحريريُّ على هذا بقوله تعالى : ((وَالذِيْنَ يَبِيْتُوْنَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا

))[116]. فـ(يَبِيْتُوْنَ) لم تدل في الآية على حدث النَّوم ، إنَّما دلت على الزمن المحدد بوقت الليل . وهنا يمكن رصد الفارق المعنويّ بين الرأيين ، فهم يجعلون الفعل (بات) دالًّا على (الحدث) وهو النوم ، أمَّا الحريريُّ فالفعل عنده دالٌّ على (الزمن) وهو الليل ، سواء وقع فيه حدث النوم أم لم يقع .

اتجه المعجميون في توجيه دلالة الفعل نحو مسارين : أولهما ـ ويشمل أكثر المعجميين ـ ذهب إلى تمحورِ دلالة الفعل في الزمن الليليّ[117]. قال صاحب كتاب العين : ((بَيَّتُوا هذا العَمَلَ بيَاتًا أي عَمِلوه لَيْلًا ... والبَيْتُوتةُ : دُخولُكَ في الليل ، تقول : بِتُّ كذا اذا كان بالليل ، وبالنّهار ظَلِلْتُ . ومن فَسَّرَ باتَ على النَّوم فقد أخطأَ ، أَلا تَرَى انك تقول : بِتُّ أراعي النُّجُوم ، معناه : بتُّ أنظر إليها ، فكيف نامَ وهو ينظر إليها ؟))[118]. أمَّا أصحاب المسار الآخر فهم من متأخِّري المعجميين ، إذ نقلوا دلالة الفعل على النَّوم في معجماتهم ، فضلًا عن دلالته الأصلية وهي زمن الليل[119].

ولعلَّ الراجح هو تقييد استعماله بالدلالة الزمنية ، فهي الأصل فيه ، مع إمكانية تضمينه معنى النَّوم عند وجود قرائن تدعم هذا المعنى الفرعيّ ، بناءً على حدوث النوم عادةً في زمن هذا الفعل وهو الليل .

(المُتَتَابِع والمُتَوَاتِر)

ترتبط هاتان اللفظتان بالزمن ارتباطًا بيِّنًا ، فهو يشكِّل المائز الحقيقيّ في دلالتيهما ، ووقع وهم لدى الخواصِّ فيهما ، فهم يستعملون دلالة أُولاهما للفظة الأُخرى ، فـ((يقولون للمتتابع : مُتَواتِرٌ فَيَوْهَمُون فيه ؛ لأَنَّ العرب تقول : جاءَت الخيل متتابعة ، إذا جاءَ بعضها في إِثْر بعض بلا فَصْل ، وجاءَت متواترة ، إذا تلاحقَتْ وبينهما فصل ، ومنه قولُهم : فعَله تارات ، أي تارًا حالا بعد حال ، وشيئًا بعد شيء))[120]. استدل الحريريُّ فيما ذهب إليه بقوله تعالى : ((ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا))[121]، ومن المعلوم ما بين كلِّ رسولين من الفترة وتراخي المدة ، و(تَتْرَا) أصلها (وَتْرَى)[122] وهي من (وَتَرَ) فهو (مُتَوَاتِر) ، أي : يلحق بعضه بعضًا بفاصل زمنيّ .

عرض المعجميون دلالة اللفظتين ، ومثَّلوا اتجاهًا فريدًا موافقين في ذلك الحريريَّ فيما ذهب إليه من تخصيص كل لفظة بمعنى محدد ، بالنظر إلى انعدام الفصل الزمني في اللفظة الأُولى

، ووجوده مع الأخرى[123]. جاء في كتاب العين التَّتابع هو أن تفعل هذا على إثر هذا لا مهلة بينهما ، كتتابع الأمطار والأمور واحدًا خلف آخر[124]، أما الوَتِيْرَة فهي المداومة ، والفترة ، وهي من التَّواتر ، وفي قوله تعالى : ((ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا))[125] ، قيل فيها : أي رسولًا بعد رسولٍ[126].

تبيَّن من ذلك أن الفصل بين دلالة اللفظتين هو الصائب ، وإن كانتا متماثلتين بالمعنى العام ، وهو مجيء الشيء تلو الشيء ، لكن الفصل الزمنيّ هو البائن بينهما في الاستعمال اللغوي الدقيق .

سابعًا : الدلالة وضدها :

ذكر الحريريُّ ألفاظًا انتقل فيها المعنى إلى ضدِّه على ألسنة الخواصِّ ، فأنكر عليهم ذلك الاستعمال الخاطئ ، مثال على ذلك استعمالهم ألفاظ : تتابع ، وجلس، والقافلة بالمعنى المضادِّ تمامًا.

(التَّتَابُع والتَّتَايُع)

يمثِّلُ هذا الاسمان محدورَ تصويب لما وقع الخواصُّ به من الوهم , فهم ((يقولون : تتابعت النَّوائب على فُلان ، ووجه الكلام أَنْ يقال : تتايعت بالياء المعجمة باثنتين من تحت ؛ لأَنّ التتابع يكون في الصَّلاح والخير ، والتّتايع يختص بالمنكر والشرّ ، كما جاءَ في الخبر : ((ما يحملكم على أَن تتايَعوا في الكذب كما تتايع الفرَاش في النّار))))[127].

وجَّه الحريريُّ نقده اللغويّ باتجاه استعمال (التَّتَابُع) في مورد الشَّرِّ ، لأنه وهْمٌ ؛ فهو مدعاةٌ للجمع بين المعنى وضدِّه ، فـ(التَّتَابُع) لا يكون إلا في الخير . والصواب استعمال (التَّتَايُع) في سياق الشَّرِّ .

اتَّفق بعضُ المعجميين على تحديد دلالة كُلٍّ منهما تبعًا لرأي الحريريِّ , فقيل : ((التَّتايُعُ فِي الشَّرّ كالتَّتابُع فِي الْخَيْر))[128]. فيما نحا أغلبهم باتجاه تحديد دلالة (التَّتَايُع) في سياقات الشَّرِّ[129]. واستشهد صاحب تهذيب اللغة بقول النبيّ محمّد ـ صلَّى الله عليه وآله ـ : ((كما يتتايَعُ الفَرَاشُ في النار)) على معنى (التَّتَايُع) في الشَّرِّ ، الذي هو التَّهافت فيه والمسارعة إليه ، ولم يُسمع (التَّتَايُع) في الخير , إنَّما المسموع منه في الشَّرِّ[130].

وذهب ابن دريد (ت321هـ) إلى أنَّ التَّتَايُعَ أكثرُ ما يُستعمل في الشَّرِّ[131].

ثبت ـ بعد استقراء أقوال المعجميين ـ أنَّ الصواب مع مذهب الحريريِّ الذي ميَّز التَّتابع الذي هو في الشَّرِّ عن التَّتابع الذي هو في الخير .

(جَلَسَ وقَعَدَ)

يشير هذان الفعلان إلى حدثين متضادين دلاليًّا ، في حين ذهب الخواصُّ إلى إعطاء دلالة القعود للفعل جَلَسَ ، فيقولون للقائم : اجلس ، والاختيار أن يُقال لمن كان قائمًا اقعُدْ ، ولمن كان نائمًا أو ساجدًا : اجلِسْ ، وعلَّل بعضُهم لهذا الاختيار بأنَّ القعود هو الانتقال من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ ، والجلوس هو الانتقال من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ , ومنه سُمِّيت نجد جَلْسًا ؛ لارتفاعها ، وقيل لمن أتاها : جالس ، وقد جلس[132].

يُلحظُ ارتباط التَّضادّ الدلاليّ في الفعلين باتجاه الحركة المُؤدَّاة فيهما ، ووقع اختلافٌ بين المعجميين في التَّوجيه الدلاليّ لهما : منهم من ميَّز بينهما على وفق تصويب الحريريّ[133] .

قال أحمد بن فارس (ت395هـ) : ((الجيم واللام والسين كلمةٌ واحدة وأصل واحد ، وهو الارتفاع في الشيء . يقال : جَلَسَ الرجُل جُلوسًا ، وذلك يكون عن نَومٍ واضطجاع ، وإذا كان قائما كانت الحال التي تخالفها [وهي] القُعود))[134].

ومنهم من ساوى بين الجلوس والقعود ، فكلاهما دالٌّ على نقيض القيام[135], ونقل محمد مرتضى الزَّبيديُّ (ت1205هـ) وجهين هما ((أَن القُعُودَ يكون من اضْطِجَاع وسُجودٍ ، والجُلوس يكون مِن قِيام ، وهو أَضْعَفُهَا ، ولستُ منه عَلى ثِقَةٍ ، ولا رأَيْتُه لِمَن أَعتمدهُ ... وهناك قولٌ آخرُ رابعٌ , وهو أَن القُعُودَ ما يكون فيه لُبْثٌ وإِقامةٌ مَا , قال صاحِبُه : ولذا يُقَال قَوَاعِدُ البَيْتِ ، ولا يُقَال جَوَالِسهُ . والله أَعلم))[136].

إنَّ الاختيار عند الحريريِّ يُستشفُّ منه وجود اختلاف في دلالة الفعلين في الوضع اللغويِّ , واختار هو من الاختلاف هذا الاختيار ، وبناءً على ذلك فليس للجزم ههنا وجه ، ولا سيما مع ورود استعمال الجلوس للدلالة على القعود فيما ذكره معجميون أُخر .

(القَافِلَة)

ممَّا ذُكر في توهُّم الخواصِّ استعمالهم لفظة القَافِلَة للدلالة على معنى المجموعة الذاهبة في السفرِ ، فـ((يقولون : ودَّعتُ قافلة الحاجّ ، فينطقون بما يتضادّ الكلام فيه ؛ لأَن التوديع إنما يكون لمن يخرُج إلى السّفر ، والقافلة اسمٌ للرفقة الراجعة إلى الوطن ، فكيف يقرَن بين

اللفظتين مع تنافي المعنيين ! ووجه الكلام أَن يقال : تلقيت قافلة الحاج ، أَو استقبلت قافلة الحاجّ))[137].تركّز بؤرة التصويب اللغويّ ـ كما رآها الحريريُّ ـ في لفظة (القَافِلَة) ، فهم يستعملونها للمجموعة الذاهبة إلى السفر ، وهو يراها بالضِّدِّ من هذا المعنى ، فهي الرُّفْقَة الراجعة من السفر ، وحينئذٍ لا يجوز استعمال ألفاظ التوديع معها ؛ لأنه سيكون من باب اقتران اللفظ بضدِّه ، بل ينبغي أن تُقرَن بالألفاظ الدالة على الرجوع نحو : تلقَّى ، واستقبلَ .

سار اللغويون في توجيه دلالة القافلة في اتجاهين : الاتجاه الأول : رأى أنَّ الصواب في تخصيص اللفظة بدلالتها على معنى المجموعة الراجعة من السفر[138]. قال صاحب العين : ((القُفُولُ : رجوع الجُنْدِ بعدَ الغَزْوِ ، قَفَلوا قُفُولًا وقَفْلًا ... وجاءَهُم القَفْل والقُفُولُ ، يعني الانصِراف ، ومنه اشتُقَّ اسم القافِلةِ لرجوعهم إلى الوَطَنِ))[139].

فيما رأى الاتجاه الآخر صواب استعمال اللفظة للدلالة على ابتداء الجمع بالسفر ، أو رجوعهم منه[140]. إذ بيَّن أبو منصور الأزهريُّ (ت370هـ) أنَّ القفول : رجوع الجند بعد الغزو , وأُشتُق اسمُ القافلة منه ؛ لأنهم يقفلون ، وتُسمَّى القافلةُ وإن كانت مبتدئةَ السفرِ قافلةً ؛ تفاؤلًا بقفولها عن سفرها , وظنَّ القُتَيْبِيُّ[11*] أنَّ عوامَّ الناس يغلطون في تسميتهم المنشئين سفرًا قافلةً . وهو غلط ؛ لأنَّ العربَ لم تزل تُسمِّي المنشئةَ للسفر قافلةً على سبيل التفاؤل ، وهو سائغٌ في كلام فصحائهم إلى اليوم[141].

بناءً على ما تقدَّم من آراء اللغويين يتَّجه البحثُ نحو تصويب استعمال (القافلة) بمعنيي : الرجوع من السفر والإياب منه , والابتداء به وشروعه . فالرجوعُ مبنيٌّ على أصل الوضع اللغويِّ في دلالة القفول على الرجوع والإياب . أمَّا الابتداء فهو على أساس سُنَّةِ العربِ في التفاؤل بقدوم الرفقة من سفرها , كما يُقال للملدوغ قبل سلامته : سليمٌ ؛ تفاؤلًا بشفائه .

ثامنًا : الكثرة والقلة :

تباينت استعمالات الخواصِّ لبعض الألفاظ ما بين دلالتها على الكثرة أو القلة ، فهم يستعملون بعضًا منها للدلالة على الكثرة , مثل : السَّائر ، والنَّفر ، بينما تدلُّ هي في اللغة على القلة . وقد يعكسون الأمر ، فيستعملون بعضها للدلالة على القلة , مثل : السُّوَقَة ، وهي بخلاف ذلك ، فهي دالة على الكثرة .

(السَائِر)

من ألفاظ النقد اللغويِّ لدى الحريريِّ باتجاه الخواصِّ[12*] لفظة (سائر) ، إذ باينهم في دلالتها على العدد المقصود بها قائلًا : ((من أَوهامهم الفاضحة ، وأَغلاطهم الواضحة ، أَنهم يقولون : قدِمَ سائرُ الحاجّ ، واسْتُوْفِيَ سائر الخراج ، فيستعملون ((سائرًا)) بمعنى الجميع ، وهو فِي كلام العرب بمعنى الباقي ، ومنه قيل لِمَا يَبْقى في الإِناء : سؤر ... والصحيح أَنه يستعمل في كلّ باق ، قلّ أَو كثر؛ لإِجماع أَهل اللغة على أَن معنى الحديث : ((إِذا شربتم فأَسئروا)) ، أي أَبْقُوا في الإِناءِ بقيّة ماء، لا أَنَّ المراد به أَن يشربَ الأَقلّ ويُبْقي الأَكثر ، وإِنما نُدب إِلى التأَدّب بذلك ؛ لأَنَّ الإِكثارَ من المطْعَم والمشرب مَنْبأَةٌ عن النَّهَم ومَلأَمةٌ عند العرب))[142].

اتفق اللغويون في معجماتهم مع التصحيح اللغويّ الذي رآه الحريريُّ ، مع بعض الاختلاف الجزئي في البيان . فمنهم من ذهب للتصريح بمعنى (الباقي)[143]. كما في كتاب العين ((السّأر من السُّؤْر ، [تقول] : أَسْأَر فلانٌ طعامه وشرابه ، أي : أَبْقَى منه بقيّةً ، وبقية كلِّ شَيْءٍ : سُؤْرُه))[144]. وقيل : هي بمعنى الباقي وليس الجميع[145]. وانفرد الفيروزآبادي (ت817هـ) برأي قائلًا: ((السائِرُ : الباقي لا الجميعُ ، كما تَوَهَّمَ جماعاتٌ ، أو قد يُسْتَعْمَلُ له ، ومنه قَوْلُ الأَحْوَصِ :

فَجَلَتْها لَنا لُبابَةُ لَمَّا وقَذَ النَّوْمُ سائِرَ الحُرَّاسِ))[146]

يترجّح ـ من آراء اللغويين ـ أنّ معنى (الباقي) هو الذي هيمن على لفظة (سائر) ، التي استعملت نادرًا بمعنى (الجميع) ، ويمكن الجمع بين الرأيين أن (سائر) تتضمن الدلالة على معنى اكتمال الجميع بقدوم الباقي. كقولهم : قدمَ سائرُ الحاجِّ . بمعنى: قدم الباقي من الحاجِّ فاكتمل الجميع.

(السُّوَقَة)

تستعمل العرب ألفاظًا لتشير بها إلى بيان عدد شيءٍ ما ، ومنها لفظة (السُّوَقَة) التي توهَّم الخواصُّ[13*] في دلالتها على مقدار العدد ، فيرون ((أَنَّ السُّوقة اسم لأهل السُّوق ، وليس كذلك ، بل السُّوقة الرعيّة ، سُمُّوا بذلك ، لأَنَّ المَلك يسوقُهم إِلى إِرادته ، ويستوي لفظ الواحد والجماعة فيه، فيقال : رجلٌ سُوقة وقَومٌ سوقة ، كما قالت الحُرَقة بنت النعمان :

فبينَا نَسُوقُ النَّاسَ والأَمْر أَمْرُنَا إذا نحن فيهمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّف

فأَما أهل السُّوق فهم السوقيّون واحدهم سوقيّ))[147]

شاع في معجمات اللغة ما يوافق مذهب الحريريِّ في توجيه دلالة اللفظة نحو الرعية الذين يسوقهم الملك[148]. ذكر ابن منظور (ت711هـ) : ((السُّوقة بمنزلة الرعية التي تَسُوسُها الملوك سُمُّوا سُوقة لأن الملوك يسوقونهم فينساقون لهم يقال للواحد سُوقة وللجماعة سُوقة ... وكثير من الناس يظنون ان السُّوقة أهل الأسْواق))[149].

وقيل : هم أوساط الناس[150]. ووصفهم ابن سيده (ت458هـ) في محكمه بقوله هم : ((من لم يكن ذَا سُلْطَان))[151]. والمعنيان الأخيران يشيران إلى عدد أقلّ ممَّا في الرَّعية التي هي ذات سعة عددية أعظم . ونرى الصواب فيما ذهب إليه الحريريُّ وكثيرٌ من اللغويين في عدم نسبة (السُّوَقَة) لأهل السُّوق، إنَّما تدل اللفظة على جمع كثير ، وهي من مادة ساق الشيءَ يسوقه .

(النَّفَر)

من ألفاظ الأعداد في لغة العرب لفظة (النَّفَر) ، وقد رصد الحريريُّ وهمًا عند الخواصِّ في دلالتها على العدد المقصود بها ، فـ((يقولون : هم عشرون نفرًا وثلاثون نفرًا ، فيوْهَمون فيه ؛ لأنّ النّفر إنما يقع على الثلاثة من الرِّجال إلى العشرة ، فيقال : هم ثلاثة نفر ، وهؤلاء عشرة نفر ، ولم يُسْمَع عن العرب استعمال النَّفَر فيما جاوز العشرة بحال))[152].لم تنحرف دلالة اللفظة في المعجمات عمّا تكلم به العرب ، لكنها تباينت من حيث التحديد والنفي ، فمنها ما حدَّدت العدد الذي تدل عليه ونافيةً ما زاد عن حدودها[153]. كما في كتاب العين ((النَّفَر : من الثّلاثة إلى العشرة . يُقال : هؤلاءِ عشرةُ نَفَر ، أي : عشرة رجال ، ولا يقال : عشرون نفرًا ، ولا ما فوقَ العشَرَة))[154]. ومنها ما حدَّدتها بالعدد المحصور بين الثلاثة إلى العشرة ، من دون نفي الكثرة[155]، ومنها ما حدَّدته بقولها : هو دون العشرة[156]. وتفرَّد الفيوميُّ (ت770هـ) برأي ـ غير الذي ذُكر له سابقًا ـ يجعل اللفظة فيه دالةً على عددٍ أقلّ ، وهو من ثلاثة إلى سبعة[157].

فيما ذهبت بعض المعجمات ـ في بعض ما أوردته ـ إلى التوسُّع في دلالتها ، فقيل : إنَّها تدل على الأُسرة[158]، والجمع[159]، ورهط الإنسان وقومه وعشيرته[160]، وقيل : الناس كلّهم[161].

نلحظ ثمةَ تطور في دلالة اللفظة على العدد من دون العشرة , وانتهاءً بالناس كلّهم ، وممَّا يسوُّغ ذلك قرائن الحال المحيط بإنتاج النصِّ ، وقرائن السياق النصِّيّ التي تتضمن صفة معيارية لتحديد دلالة الألفاظ .

تاسعًا : مخالفة الألفاظ للأوصاف :

وُضعت الألفاظ في الأصل اللغويِّ ليُعبَّرَ بها عن معان محددة ، وقد تتطور بعض معانيها على وفق سُنن العرب في ذلك ، لكن الذي حدث عند الخواصِّ إنهم استعملوا ألفاظًا لا تنطبق على الوصف المراد منها ، نحو : العُنَّة ، والفرْث ، والمائدة .

(العُنَّة والعِنِّيْن)

تختلف بنية الألفاظ في العربية فيتبعها اختلاف في دلالتها ، ومنها ما يكون من جذر لغويٍّ واحد ، مثل لفظة (العُنَّة) التي جذرها (عَنَنَ) ، وتوهَّم الخواصُّ في دلالتها على الوصف الناتج ، فـ((يقولون : بالرَّجل عُنَّة ، ولا وجه لذلك ، لأَن العُنَّة الحظيرة من الخشب ، والصواب أَن يقال : به عِنِّينة ، أَو تَعْنِين ، وأَصله من عَنَّ ، أَي اعترض ، فكأَنه يتعرّض للنكاح ولا يقدر عليه ، والعرب تسمِّي العنّين السّريس))[162].

ميَّز الحريريُّ بين نوعين من الألفاظ : العُنَّة : التي هي الحظيرة من الخشب ، والعِنِّيْن[*14] : الذي يتعرَّض للنكاح ولا يقدر عليه ـ ووصفه الخواصُّ بأنَّه به عُنَّة ـ واتفق معه كثيرٌ من المعجميين[163]. ذكر أحمد بن فارس (ت395هـ) : أنَّ العين والنون أصلان ، منهما ما يدلُّ على الحَبْس ، و(العُنَّة) : هي الحظيرة ، أمَّا (العِنِّيْن) فهو الذي لا يأتي النساء[164]، وكلاهما يدلُّ على الحَبْس .

ومن المعجميين من اكتفى بذكر دلالة لفظة واحدة . فقالوا : (العُنَّة) هي الحظيرة من الخشب[165]. ومنه قول صاحب العين : ((العُنَّةُ : الحَظيرَةُ من الخَشَبِ أو الشَّجَر تُعْمَلُ للإبِل أو الغَنَمِ أو الخَيْلِ تكون على باب الرَّجُل))[166]. ووصف الفارابيُّ (ت350هـ) (العِنِّيْن) بأنَّه من لا يأتي النساء[167].

أشار الحريريُّ ـ في خاتمة تصويبه ـ إلى وصف (السَّرِيْس) ، وهو عند بعضهم (العِنِّيْن) نفسه[168] .

لم يتبنَّ أحدٌ من اللغويين ـ بعد الاستقراء والعرض لما نقله الحريريُّ عن الخواصِّ ـ رأيًا بجعْلِ (عُنَّة الرَّجل) وصفًا دالًّا على معنى عدم مقدرته على النكاح , والمستعمل لديهم هو العِنِّيْن والسَّرِيْس ، وكلاهما بمعنى مفعول لا فاعل .

(الفَرْث والسِّرْجِيْن)

تُمثِّل هاتان اللفظتان إحدى مسائل اختلاف الألفاظ تبعًا لاختلاف دلالاتها ، ونسب الحريريُّ الوهْمَ للخواصِّ في وضعهم دلالة اللفظة الثانية للأُولى ، فـ((يقولون : لما يخرج من الكَرِش : الفرْث ، فَيَوْهَمُون فيه ، لأَنه يسمَّى فَرْثًا ما دام في الكرِش ، بدليل قوله تعالى : ((مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ)) ، فإذا لُفِظ منها سمِّي السِّرجين))[169].

إنَّ وقوع الوهم هنا مرتبط بالمكان ، فالذي في داخل الكَرِش يُسمِّيه العرب فَرْثًا ، وما خرج عن حدود هذا المكان سُمِّي سِرْجِيْنًا .

اتفقت آراء المعجميين مع مذهب الحريريِّ في توجيهه الدلالي للفظتين ، لكنهم تباينوا في عرضهم المادة اللغوية وبيانها ، فذهب قسمٌ منهم إلى عرضهما وبيان دلالتيهما المُشار إليهما[170], ومنهم صاحب العين الذي رأى أنَّ الفَرْث هو السِّرْقِيْن[15*] ما دام في الكَرِشِ[171], وأشار إلى أنَّ مزيج السّرْقِيْن أو السّرْجِيْن والتُّراب يُسمَّى الكُرَّة والكِدْيَوْن الذي تُجْلَى به الدّروع[172].

فيما اقتصر بعضُهم على بيان دلالة لفظة واحدة : الفَرْث[173], أو السّرْجِيْن[174] بما يتطابق مع دلالتي الحريريِّ .

يلحظ البحثُ ذهابَ الحريريِّ في نقده اللغويِّ إلى تخصيصه كلّ لفظة منهما بما تدلُّ عليه ، بالنظر إلى وجود المادة داخل الكرِش أو خارجه ، في حين يمكن جعل (الفَرْث) يدلُّ أيضًا على الخارج , من باب المجاز المرسل بالنظر إلى ما كان[16*].

(المَائِدَة والخِوَان)

ذكر الحريريُّ هنا اختلاف أسماء بعض الأدوات باختلاف أوصافها ، إذ جاء رصده للأوهام اللغويّة مدخلًا للولوج إلى التمييز الدلاليّ لها ، فهم ((يقولون لما يُتَّخذ لتقديم الطعام عليه

: مائدة ، والصحيح أَن يقال له : خِوان إِلى أَن يَحضُر عليه الطعام ، فيسمَّى حينئذ مائدةً ، يدلُّ على ذلك أَنَّ الحواريِّين حين تحدَّوْا عيسى عليه السلام بأَن يَسْتَنْزِل لهم طعامًا من السماء ، قالوا : ((هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ)) ثم بيّنوا معنى المائدة بقولهم : ((نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا))))[175].

المائز الحقيقيّ للتصويب اللغويّ في دلالة اللفظتين هو وجود الطعام أو انعدامه على هذه الأداة، فإذا وُجد الطعامُ عليها فتُسمَّى حينئذٍ مَائِدَةً ، وإذا خلا منها فهي خِوَانٌ .

اتجهت آراءُ اللغويين إلى أربعة مناحٍ : فمنهم من تابع هذا التمييز الدلاليّ بين اللفظتين . قال الجوهريُّ (ت393هـ) : ((المائدة ، وهي خِوَانٌ عليه طعامٌ . فإذا لم يكن عليه طعام فليس بمائدة ، وإنما هو خِوان))[176]. ومنهم من ساوى بينهما من حيث الدلالة ، فكلاهما أداة عليها طعام[177] , ذكر صاحب العين أنَّ المَائِدَة هي الخِوَان , وأشارَ بشكلٍ ضمنيّ أنَّ الخِوَان وصف لمكانِ الطَّعامِ حال وجودهِ عليه[178].

وتفرَّد بعضُهم بذكر تصورات متعدّدة : فالمائدة : هي الطعام نفسه وإن لم يكن هناك خِوان ، وقيل : هي الخوان نفسه ، وقيل : لا تُسمَّى مائدةً حتى يكون عليها طعامٌ ، وإلا فهو خِوانٌ[179]. وقيل : المائدةُ هي الطعام ، والخِوانُ ما عليه الطعام[180].

ولعلَّ الجمعَ بين بعض الآراء والتوفيق بينها ممكنٌ على المستوى النظريّ ـ على خلاف التحديد الدلاليّ الدقيق الذي التزم به الحريريُّ ـ , ويتمثَّل في أنَّ المائدة والخوان : هما اسمان للأداة التي عليها الطعام فعلًا , وتُطلق المائدة عليها بعد رفعه عنها بالنظر إلى ما كان ، ويُطلق الخوان عليها عند وضع الطعام عليها بالنظر إلى ما سيكون ، وهو مجاز مرسل[17*]. أمَّا ما ورد في قوله تعالى فلا يدلُّ على التحديد الدلاليّ ، بل هو إلى الوصف أقرب . مع أنَّ البحث يميل ـ في مستوى الاستعمال ـ إلى التمييز الدلاليّ على وفق رؤية الحريريّ ومن وافقه من اللغويين .

عاشرًا : مخالفة الهيئات للدلالات :

تتغيَّر الدلالة عادة بتغيُّر هيئة الألفاظ المتجانسة ، وهي ما تتضمنه اللفظة من حركات وسكنات، وهذا ما أحدث وهما عند الخواصِّ ، ومثال ذلك استعمالهم ألفاظ : الغَبْن ، والغَرَب ، والقَبْض ، فلكلٍّ دلالتها المحددة , التي تختلف فيما لو تغيرت الهيئة .

(الغَبْن والغَبَن)

أَشار الحريريُّ إلى الفارق الدلالي الذي يقع نتيجة اختلاف هيئة الألفاظ المتجانسة ، ومنها ((الغَبْن والغَبَن ... وبين كل لفظتين من هذه الألفاظ المتجانسة فرق يمتاز معناها فيه بحسب إسكان وسطها وفتحه ، فالغبْن بإسكان الباءِ يكون في المال ، وبالفتح يقع في العقل والرأْي))[181].

وثمة تباين بين المعجميين في توجيه دلالة اللفظتين بشكليهما ، منهم من اتفق على المعنى السابق[182]. جاء في كتاب الجيم الغَبْن في البيع[183], والغَبَن في غَبِن رأيَه وحظَّه وهو رجُل غَبِنٌ[184]، ومنهم من توسَّع في اللفظتين ، فجعلوا كلَّ واحدة منهما تدلّ على كلا المعنيين[185]، ومنهم من حدَّد (الغَبْن) للمعنيين السابقين[186], وخصَّص الصاحب بن عباد (ت385هـ) المعنيين نفسهما لـ(الغَبَن)[187], واقتصر الفارابيُّ (ت350هـ) على إيراد المفتوحة الباء لما يتعلق بالرأي[188]، وأخيرًا جعل صاحب المحكم ذات السكون تشير إلى المعنيين , والمفتوحة لما يتعلق بالرأي[189].

يتكشَّف الفارق الدلاليّ بين اللفظتين في اللغة ، فالتداخل في المعنى هو السِّمة الأبرز فيهما , وقد لا يرصد البحث ما يحول من دون استعمالهما بالدلالتين المُشار إليهما ، ولا سيما مع عدم وجود البرهان القاطع الذي يحدِّد تخصيص الدلالة المعينة لكلٍّ منهما ، وإن كانت بوصلة البحث ـ عند حتمية الترجيح ـ ترى الالتزام برأي الحريريِّ ومن تابعه من المعجميين ؛ للسبق الزمنيّ في الغالب ، والتفوُّق العدديّ .

(الغَرَب والغَرْب)

تُمثِّل هاتان اللفظتان إحدى مسائل اختلاف هيئة وسط اللفظتين واختلاف معنييهما ، التي أثارها الحريريُّ في درَّته ، فنقل عن ابن دريد (ت321هـ) قوله : ((سمعتُ الرّياشيّ يفصل بين قولهم : أَصابه سهمٌ غَرَب بفتح الراءِ ، وغَرْب بإسكان الرَّاءِ ، وقال : المعنى في الفتح أَنَّه لم يُدْرَ مَنْ رماه ، وفي الإسكان أَنه رُمِيَ غيرُه فأَصابه ، ولم يُمَيّز بين اللَّفظَتَيْن سواه))[190].

هذا ما رآه الحريريُّ ، لكن المعجمات اللغوية عرضت الدلالة بأشكال متباينة : فمنها ما ذكرت (سهم غَرَب) للدلالة على السَّهم الذي لا يُعرف من رماه[191], جاء في كتاب

العين : ((سَهْمٌ غَرَب ، بفتح الراء ، لا يُعرَفُ رامِيهِ))[192]. ومنها ما ضبطتها بالإسكان (غَرْب) للدالة نفسها[193]. فيما جمعت بعضها بين الفتح والإسكان (غَرَب وغَرْب) لتشير إلى الدلالة السابقة نفسها[194]. فشكَّلت هذه الدلالة محور آراء المعجميين . وجمع المحكم والمحيط الأعظم بين البناءين والدلالتين معًا ، فجاء فيه: ((وأصابه سَهْمُ غَرْبٍ ، وغَرَبٍ ، إذا كَانَ لَا يُدرى من رَمَاه . وَقيل : إذا اتاه من حَيْثُ لَا يدْري . وَقيل: إذا تعمّد بهِ غَيره فأصابه ، وقد يُوصف بِهِ))[195]. ونُقل ما هو بالضِّدِّ من مذهب الحريريِّ ، فـ((قيل هو بالسكون اذا أتاه من حيث لا يَدْرِي ، وبالفتح اذا رماه فأصاب غيره))[196].

ونلحظ تأرجح اللفظ (بالفتح والإسكان) بين الدلالتين : فمن المعجمات ما خصَّصته ، ومنها ما خالفت فيه ، ومنها ما جوَّزت الاستعمالين . فالأَولى تجويز الاستعمالات ـ مع إنهما من الألفاظ المهجورة في العربية المعاصرة ـ ولا سيما أنَّ المائز هما (الفتح والإسكان) اللذان قد لا ينضبطان بدقة في بعض ألفاظ المعجمات وكتب اللغة ؛ بسبب أوهام النُّسَّاخ , وبعض المحققين ، فضلًا عن أخطاء الطباعة .

(القَبْض والقَبَض)

ممَّا نُبِّه عليه في دُرَّة الغوَّاص تباين الدلالة في هاتين اللفظتين المتجانستين ؛ لتباين ضبط (الباء) بين الإسكان والفتح . فقيل : ((القَبْض بإسكان الباء مصدر قَبض , وبفتحها اسم الشيء المقبوض))[197]. فالقبْض : دالٌّ على مصدر الحدث , وبالفتح يدلُّ على الذات التي وقع عليها الحدث.اتبع اللغويون هذا التفريق في معجماتهم ، من حيث البناء والدلالة الناتجة عن تغيُّر ضبطه[198]. جاء في كتاب العين ((القَبْضُ بِجُمْعِ الكَفِّ على الشَّيء ... والقَبَضُ : ما جُمِعَ من الغَنائِمِ فأُلْقِيَ في قَبَضِه أي مُجْتَمَعِه))[199]. واكتفى الفيوميُّ (ت770هـ) بالدلالة على (القَبْض) بالأخذ[200], وتناول الفارابيُّ (ت350هـ) (القَبَض) تحديدًا , الدالة على ما قُبض من المال[201].

نلحظ استقرار دلالة اللفظتين ـ بحسب إسكان الوسط وفتحه ـ في أقوال اللغويين , وميلهما عن أيّ انحراف في الدلالة .

الخاتمة

بعد أن شارف البحثُ على نهايته لا بد من إبراز أهم النتائج التي توصَّل إليها ، ويمكن إجمالها في الآتي :

* كانت حركة التصحيح اللغويّ فاعلة في المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وتنقيتها ممَّا أصابها من اللحن , وأثمر ذلك عن مصنفات ورسائل كثيرة تضمنها تراثنا اللغويّ , واستمرت إلى وقتنا الحاضر .

* شكَّل كتاب درَّة الغوَّاص في أوهام الخواصّ مرتكزًا أساسيًّا في تلك الحركة ، إذ دارت حوله كثيرٌ من الدراسات قديمًا وحديثًا : شرحًا ، ونقدًا ، وتنظيمًا .

* تضمَّنت الدُّرة جوانب متعددة للتصحيح اللغوي ، شملت : التركيب النحويّ ، والبنية الصرفية ، والرسم الإملائيّ ، زيادة على القضايا الدلالية التي دار بحثنا حولها .

* لم يُبنَ كتاب الحريريّ على منهج منتظم في إيراد المسائل ، فلم تكن الألفاظ والأساليب التي قام بتصحيحها مُبوَّبة بحسب العلوم التي تنتمي إليها ، بل ذكر تلك المسائل ـ المئتين واثنتين وعشرين ـ متفرقةً , ما بين : قضايا الدلالة , والنحو , والصرف . نعم يُلحظ تبويبه لمسائل الرسم الإملائيّ التي قام بجمعها في نهاية كتابه .

* وجَّه الحريريُّ نقده اللغويّ لطبقة محددة من مستعملي اللغة ، وهم الخواصُّ ، قاصدًا بهم الكُتَّاب , والشعراء ، والمتأدبين .

* اعتمد الحريريُّ ـ في تصحيحاته ـ على استدلاله بالقرآن الكريم ، والحديث النبويّ ، والشعر ، وكلام الفصحاء واللغويين .

* انماز الحريريُّ في كثير من موارد التصحيح بالتشدُّد في إصدار الأحكام ، وعدم أخذه بالتطور الدلاليّ الذي قد تمرُّ به ألفاظ العربية ، فكان حكمه معياريًّا ، مستندًا على أساس الوضع اللغوي للألفاظ ، وقواعد النظام اللغويّ .

* حاكم الحريريُّ الكلام (المستوى الاستعمالي) على وفق نظام اللغة (القواعد والأحكام النظرية) ، ولم يعطِ لسياقات الحال المحيطة بإنتاج الكلام أهمية كبيرة . مع أن بعض الدلالات المُنتجَة يمكن قبولها وفقًا لمحيط إنتاج الكلام ، أو الرجوع بها إلى سنن العرب كالمجاز ، والأخذ بالظروف النفسية ، بعيدًا عن المعيارية المتشدِّدة .

* شكّلت معجماتُ اللغة ـ السابقة له ـ إحدى مرجعياته في التصحيح اللغويّ ، وكانت تنسجم مع آرائه التصحيحية في الغالب ، وتخالفه في موارد متعددة .

* اتَّسمت المعجماتُ المتأخرة عنه ـ ولا سيما معجمَي لسان العرب ، وتاج العروس من جواهر القاموس ـ بسعة الآراء التي تضمنتها ، فنجد أحيانًا كثيرة تجويزها استعمالات قام الحريريُّ بتخطئتها ؛ وذلك مبنيٌّ على أساس بناء المعجم على منهج وصفي ، على خلاف معيارية التصحيح اللغويّ .

الهوامش

(*) تُنظر ظاهرة التصحيح اللغويّ ومصنفاتها بشكل مُفصَّل في : لحن العامة والتطور اللغوي ، ومناهج التصويب اللغوي ، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، ومصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري .

(*1) نقل أبو منصور الأزهريّ (ت370هـ) أنَّ العامَّة تُخطئ فتظنّ أن الزوج اثنان ، وليس ذلك من مذاهب العرب ، فهم لا يتكلمون بالزوج إلا مُوحَّدًا ، وعندما يثنّونه يقولون : زوجين، مثل : عندي زوجان من الحَمَام . يعنون ذكرًا وأنثى.

ينظر : تهذيب اللغة : 152/11 .

1ـ ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص : 152 ـ 153 .

(*2) وضرب أمثلة على كلِّ نوع منها . فمثاله على الجمادات ((عندي زَوْجَان من النِّعال ، أَي نعلان)) ، ومثاله على الإنسان قوله تعالى : ((وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى)) سورة النجم / الآية 45 ، ومثاله على الحيوان قوله تعالى : ((ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ المَعْزِ اثْنَيْنِ ... وَمِنَ الإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ البَقَرِ اثْنَيْنِ)) سورة الأنعام / من الآيتين 143 و144 . فالزوج هنا هو المفرد .

ينظر : المصدر نفسه : 152 ـ 153 .

2ـ ينظر : التقفية في اللغة : 249 ، وديوان الأدب : 292/3 ، وتهذيب اللغة : 152/11 ، والمحيط في اللغة : 148/7 ، ومقاييس اللغة : 35/3 ، ومجمل اللغة : 444 ، والمخصص : 147/5 ، وأساس البلاغة : 425/1 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 445/1 .

3ـ كتاب العين : 166/6 .

4ـ ينظر : جمهرة اللغة : 473/1 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 525/7 ، ولسان العرب : 115/3 ـ 116 ، والمصباح المنير : 258/1 ـ 259 ، والقاموس المحيط : 189 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 21/6 ـ 22 .

(*3) الشفع اثنان ، والوتر واحد .

5ـ ينظر : الصحاح : 320/1 .

(*4) ذكر أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ) أن العامَّة تقول : (مِقْرَاضٌ) حتى عند اجتماع طرفيه ، ورأى أن يُقال : قرضتُ الشيء بالمقراضين عند اجتماع طرفيه ، وقرضته بالمقراض في الواحد .

ينظر : المصباح المنير : 497/2 ـ 498 .

6ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 152 .

7ـ التقفية في اللغة : 496 . وينظر : ديوان الأدب : 311/1 ، والمحيط في اللغة : 249/5 ، والصحاح : 1101/3، و1052 ، ومقاييس اللغة : 71/5 ، وأساس البلاغة : 69/2 .

8ـ جمهرة اللغة : 750/2 .

(*5) وقع وهم في (مجمل اللغة) لأحمد بن فارس (ت395هـ) ، إذ أورد هذا النص ((القريض : الشعر . قال ابن دريد (كأنه) يقرضه من الكلام كما يقرض الشيء بالمقراض)) مجمل اللغة : 748 . وهو بخلاف ما ورد في (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت321هـ) إذ قال : ((قَرَضْتُ الشِّعْرَ أقرِضه قَرْضًا كأنه يقرِضه من الكلام كما يُقرض الشيء بالمِقراضين)) جمهرة اللغة : 750/2 . وممَّا يؤيد ذلك أيضًا قول ابن فارس نفسه في مقاييسه في مادة (قرض) : ((يقال : قَرَضت الشيءَ بالمقراض)) مقاييس اللغة : 71/5 .

9ـ ينظر : كتاب العين : 138/6 ، و49/5 ، و10 ، وتهذيب اللغة : 70/11 ، و184/4 ، و340/8 ، ولسان العرب : 369/14 ، و82/9 ، والمصباح المنير : 106/1 ، و497/2 ، والقاموس المحيط : 600 .

10ـ المحكم والمحيط الأعظم : 177/6 . وينظر : لسان العرب : 82/9 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 16/19 . وينظر في إفراد سيبويه (ت180هـ) لفظة (مِقْراض) : كتاب سيبويه : 95/4 .

11ـ ينظر : المخصص : 322/4 .

12ـ ينظر : المصدر نفسه : 26/4 ، و186 ، والمصباح المنير : 498/2 .

(*6) وهو عند بعضهم من لحن العامَّة ، كما صرّح بذلك محمد مرتضى الزَّبيديّ (ت1205هـ) في تاج العروس من جواهر القاموس : 100/18 .

13ـ ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص : 152 .

14ـ كتاب العين : 10/5 . وينظر : تهذيب اللغة : 255/8 ، والمحيط في اللغة : 186/5 ، وأساس البلاغة : 82/2.

15ـ جمهرة اللغة : 142/1 .

16ـ ينظر : ديوان الأدب : 53/3 , والصحاح : 1052/3 ، والقاموس المحيط : 579 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 100/18 .

17ـ المحكم والمحيط الأعظم : 101/6 . وينظر : لسان العرب : 342/7 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 100/18 . وينظر في إفراد سيبويه (ت180هـ) لفظة (مِقَصّ) : كتاب سيبويه : 94/4 .

18ـ ينظر : المخصص : 322/4 .

19ـ ينظر : المصدر نفسه : 87/1 .

20ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 32 .

والبيت الأول لحاتم الطائيّ . ديوان حاتم الطائي : 10 .

21ـ ينظر : كتاب الجيم : 214/1 ، و120/2 ، والتقفية في اللغة : 68 ، و176 ، و499 , وجمهرة اللغة : 361/1، وديوان الأدب : 446/2 ، والبارع في اللغة : 490 ، وتهذيب اللغة : 372/13 ، ومجمل اللغة : 333 ، و437 ، والمخصص : 159/1 ، وأساس البلاغة : 65/1 .

22ـ ينظر : كتاب العين : 181/1 ، و319/5 ، و139/8 .

23ـ كتاب العين : 236/1 .

24ـ ينظر : المصباح المنير : 52/1 ، والقاموس المحيط : 1087 .

25ـ ينظر : المحيط في اللغة : 190/9 ، و192 , والمصباح المنير : 52/1 .

26ـ ينظر : الصحاح : 2079/5 .

27ـ ينظر : لسان العرب : 197/16 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 260/34 .

28ـ ينظر : لسان العرب : 199/16 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 261/34 .

29ـ ينظر: المحكم والمحيط الأعظم : 191/9 ـ 192 .

30ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 84 .

31ـ ينظر : تهذيب اللغة : 344/7 ، و90/5 ، والمحيط في اللغة : 327/4 ، و114/3 ، والصحاح : 1708/4 ، ومقاييس اللغة : 500/2 ، ومجمل اللغة : 425 ، وأساس البلاغة : 345/1 .

32ـ كتاب العين : 250/4 .

33ـ المصدر نفسه : 240/3 .

34ـ جمهرة اللغة : 591/1 .

35ـ ينظر : المصدر نفسه : 566/1 .

36ـ ينظر : المخصص : 68/5 ، و234/2 ، ولسان العرب : 13/ 297 ـ 298 ، والقاموس المحيط : 925 , و909 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 65/29 .

37ـ ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس : 65/29 .

(*7) عدَّه ابن دريد (ت321هـ) من كلام العامة ، إذ قال : ((فأما قولهم : الضَّبُعة العَرْجاء ، فمن كلام العامة)) . جمهرة اللغة : 461/1 .

38ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 66 .

و(الحِجْر) هي الأنثى من الخيل . ينظر : لسان العرب : 242/5 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 536/10 .

و(الأَتَان) هي أنثى الحمار . ينظر : لسان العرب : 143/6 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 154/34 .

و(العَنَاق) هي الأنثى من المعز . ينظر : لسان العرب : 147/12، وتاج العروس من جواهر القاموس : 216/26.

39ـ ينظر : تهذيب اللغة : 485/1 ، والصحاح : 1247/3 ، ومقاييس اللغة : 387/3 ، و302/4 ، ومجمل اللغة : 572 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 416/1 ، و329/9 ، والمخصص : 285/2 ، وأساس البلاغة : 574/1 ، و121 .

40ـ ينظر : كتاب العين : 223/1 ، و284 .

41ـ ينظر : كتاب الجيم : 73/1 ، وديوان الأدب : 245/1 ، و8/2 ، و485 ، والبارع في اللغة : 225 ، و414 .

42ـ ينظر : المحيط في اللغة : 317/1 ، والقاموس المحيط : 683 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 389/21 ـ 390 .

43ـ ينظر : لسان العرب : 85/10 .

44ـ ينظر : المصباح المنير : 357/2 .

45ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 134 .

46ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 380/2 . وينظر : القاموس المحيط : 169 , و315 .

47ـ المحيط في اللغة : 423/2 . وينظر : أساس البلاغة : 496/1 .

48ـ ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس : 422/9 .

49ـ ينظر : المصدر نفسه : 422/9 .

50ـ ينظر : المصدر نفسه : 422/9 ، و277/5 .

51ـ ينظر : المصدر نفسه : 277/5 .

52ـ ينظر : المصباح المنير : 306/1 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 357/2 .

53ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 149 .

والبيت لأوس بن حجر . وقد ورد في الديوان بلفظة ((للقِرَى)) . ديوان أوس بن حجر : 52 .

واختُلِف فيها ، فهي في درة الغواص ((القَوَى)) , ومعناها ـ عند الحريريّ ـ المكان القفْر ، وأضاف بأنَّ بعضهم قد رواها ((القُرى)) ، والرواية الأُولى ((القَوَى)) أفخم عنده في

المعنى وأبلغ في المدح ، وقال محققُ الدرة محمد أبو الفضل إبراهيم عن التي بالضمّ : ((هي رواية الديوان)) .

54ـ ينظر : جمهرة اللغة : 568/1 ، و718/2 ، وديوان الأدب : 352/1 ، و351 ، وتهذيب اللغة : 367/8 ، و399 ـ 400 ، والمحيط في اللغة : 264/5 ، و287 ، والصحاح : 1050/3 ، و961 ـ 962 ، ومقاييس اللغة : 71/5 ، ومجمل اللغة : 748 ، و747 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 199/6 ، و229 ، والمخصص : 457/1 ، و196/3 ، و407/2 ، و140/4 ، وأساس البلاغة : 69/2 ، و212/1 ، و67/2 ـ 68 ، ولسان العرب : 8/ 338، و52 ـ 53 ، والقاموس المحيط : 578 ، و523 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 43/4 ـ 44 ، و413/3 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 88/18 ـ 89 ، و363/16 ـ 364 .

55ـ كتاب العين : 61/5 .

56ـ المصدر نفسه : 285/3 .

القارص : هو الحامض . ينظر : الصحاح : 1050/3 ، والمخصص : 457/1 ، ولسان العرب : 338/8 ، والقاموس المحيط : 578 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 88/18 .

وخصَّه بعضُهم بالحامض من ألبان الإبل . ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 199/6 ، ولسان العرب : 338/8 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 88/18 .

57ـ كتاب العين : 75/5 . وقد ضبطها بفتح القاف وكسرها في (القرس) .

58ـ ينظر : جمهرة اللغة : 718/2 ، والصحاح : 962/3 .

59ـ ينظر : جمهرة اللغة : 718/2 .

60ـ ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص : 126 .

61ـ ينظر : كتاب الجيم : 127/1 ، والمحيط في اللغة : 160/7 ، والصحاح : 2299/6 ، ومقاييس اللغة : 435/1 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 527/7 ـ 528 ، وأساس البلاغة : 126/1 ، والمصباح المنير : 93/1 ـ 94, والقاموس المحيط : 1167 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 59/8 .

62ـ ينظر البيت في : أساس البلاغة : 127/1 ، ولسان العرب : 146/18 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 329/37 .

63ـ ينظر : تهذيب اللغة : 158/11 ، ولسان العرب : 145/18 ـ 146 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 328/37 ـ 329 .

64ـ ينظر : تهذيب اللغة : 324/10 ، ولسان العرب : 80/20 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 381/39 ، و185/35 .

65ـ تاج العروس من جواهر القاموس : 381/39 .

66ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 138 .

67ـ ينظر : المحيط في اللغة : 24/3 ، ومجمل اللغة : 249 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 237/3 ـ 238 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 119/4 ، ولسان العرب : 9/ 145 ـ 146 ، والقاموس المحيط : 610 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 160/4 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 209/19 ـ 210 .

68ـ ينظر : تهذيب اللغة : 387/4 ، والصحاح : 1120/3 .

69ـ ينظر : كتاب العين : 218/4 ـ 219 ، وتهذيب اللغة : 235/7 ـ 240 ، والصحاح : 1124/3 , و141/1 ، وأساس البلاغة : 262/1 ، ولسان العرب : 161/9 ، و165 ، والقاموس المحيط : 613 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 4/ 169 ـ 170 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 257/19 ، و267 .

70ـ ينظر : جمهرة اللغة : 610/1 ، والمحيط في اللغة : 289/4 ـ 290 ، ومقاييس اللغة : 208/2 ـ 209 ، ومجمل اللغة : 300 ، والمخصص : 3/ 430 ـ 431 ، والمصباح المنير : 1/ 177 .

71ـ ينظر : الصحاح : 1120/3 ، ومجمل اللغة : 249 ، وأساس البلاغة : 208/1 ، ولسان العرب : 146/9 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 209/19 ـ 210 .

ويُذكر أنَّه جاء في مقاييس اللغة (الاختلاط) بالخاء ، وفسَّره أحمد بن فارس (ت395هـ) بالغضب ، في حديثه في مادة (حلط) بالحاء ، وربما هو من الوهم ، وصوابه (الاحتلاط) بالحاء ؛ ليتناسب مع مادة (حلط) .

ينظر : مقاييس اللغة : 97/2 .

72ـ تاج العروس من جواهر القاموس : 210/19 .

73ـ تنظر كتب الأمثال التي أوردته بلفظ (الاختلاط) , وهي : كتاب الأمثال : 44 ، ومجمع الأمثال : 52/1 ، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال : 31 ، والمستقصى في أمثال العرب : 441/1 .

وأورده بلفظ (الاحتلاط) كتاب جمهرة الأمثال : 18/1 .

74ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 34 .

ينظر البيت في : شرح ديوان الحماسة : 1005 .

(*8) جمع ابنُ منظور (ت711هـ) إحدى عشرة صفة منها ، وهي تمثل مجمل ما ذكره المعجميون كلُّهم بصور متفرقة. وهي : الفسق ، والفجور ، والشر ، والخائن ، والمُعيب أصحابَه ، والذي لا خير فيه ، والسارق ، والزاني ، والمؤذي ، والفاسد ، وقاطع الطريق . ينظر : لسان العرب : 371/5 ـ372 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 294/11 ـ 297 .

75ـ ينظر : جمهرة اللغة : 692/2 ، و631 ، وتهذيب اللغة : 314/2 ، و204 ، والمحيط في اللغة : 462/1 ، و417 ، والصحاح : 663/2 ، ومقاييس اللغة : 355/2 ، و501/4 ، و283/2 ، ومجمل اللغة : 358 ، و328 ، و658 ، والمخصص : 357/3 ، و162 ، و285/1 ، وأساس البلاغة : 313/1 ، و287 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 525/2 ، و513 ، والمصباح المنير : 208/1 ، و194 ، والقاموس المحيط : 370 ، 366 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 532/2 , و521 .

76ـ كتاب العين : 96/2 .

77ـ المصدر نفسه : 32/2 .

78ـ ينظر : ديوان الأدب : 349/1 ، و384 .

79ـ ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 7/2 ، و77 , ولسان العرب : 371/5 ـ 372 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 294/11 ـ 297 .

80ـ ينظر : المنجد في اللغة : 1/ 206 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 2/76 ـ 77 , و7 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 5/532 ، ولسان العرب : 5/393 , و372 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 11/370 ـ 373 .

81ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 28 .

وذكر محمد مرتضى الزَّبيديُّ (ت1205هـ) : بأنَّ من قال (تَمَغَّر لونه ووجهه إذا غيَّره غيظًا وعلَته صفرة) بالغين المعجمة فقد حرَّفه ، وغلط فيه ، كما في درة الغواص وشروحه . وإن زعم بعضٌ صحته على التشبيه بالمَغْرَة ، والمَغْرَة طين أحمر يُصبغ به .

ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس : 14/141 ـ 142 .

82ـ ينظر : جمهرة اللغة : 2/773 ، وتهذيب اللغة : 2/389 ، والصحاح : 2/818 ، ومقاييس اللغة : 5/336 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 3/201 ، ولسان العرب : 7/30 ـ 31 ، والقاموس المحيط: 444 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 14/141 .

83ـ كتاب العين : 2/138 .

84ـ ينظر : كتاب العين : 4/415 ، والبارع في اللغة : 327 ، وتهذيب اللغة : 8/127 ، والمحيط في اللغة : 5/79، والمحكم والمحيط الأعظم : 5/525 ، ولسان العرب : 7/31 ، والقاموس المحيط : 444 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 14/142 .

85ـ ينظر : الصحاح : 2/818 ـ 819 ، ومقاييس اللغة : 5/339 ، ومجمل اللغة : 836 .

ومن المعجمات ما جعلت (لون الحُمرة) دلالةً على البياض ؛ لأنَّ العرب تُسمِّي الأبيض أحمر .

ينظر : لسان العرب : 7/31 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 14/142 ـ 143 .

86ـ ينظر : التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 3/201 ، ولسان العرب : 7/ 31 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 14/142 .

87ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 118 .

البيتُ لأبي حيَّة النّميريِّ . شعر أبي حيَّة النميري : 75 .

88ـ ينظر : ديوان الأدب : 168/4 ، وتهذيب اللغة : 340/14 ـ341 ، والمحيط في اللغة : 481/9 ، والصحاح : 1857/5 ، ومقاييس اللغة : 47/1 ـ 48 ، ومجمل اللغة : 85 ، والمخصص : 226/1 ، والمصباح المنير : 3/1.

89ـ جمهرة اللغة : 1032/2 .

90ـ كتاب العين : 141/8 .

91ـ ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 516/9 ـ 517 ، ولسان العرب : 268/14 ـ 269 ، والقاموس المحيط : 992, وتاج العروس من جواهر القاموس : 182/31 .

(*9) نوعه مُرسَلٌ . وهو : ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له مناسبةً غير التشبيه .

ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 277 .

وعلاقته ـ هنا ـ هي المكانية (المحليَّة) التي يُذكر فيها محلُّ الشيء ومكانه ـ وهو المأتم ـ , والمراد منه الكائنُ فيه ـ وهنَّ النساء ـ . كقوله تعالى : ((فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)) . سورة العلق / الآية 17. المقصود من (النادي) الجمعُ الذين يكونون فيه ؛ لأنَّ النادي محلُّ جلوسهم .

ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 282 .

92ـ ينظر : المصباح المنير : 3/1 .

93ـ ينظر : تهذيب اللغة : 341/14 ، والصحاح : 1857/5 ، والمخصص : 226/1 ، ولسان العرب : 269/14 , والمصباح المنير : 3/1 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 183/31 .

94ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 118 .

95ـ سورة الانشقاق / الآية 24 .

96ـ سورة يونس : الآيتان 63 ـ 64 .

97ـ ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص : 118 .

98ـ ينظر : المحيط في اللغة : 330/7 ، والصحاح : 590/2 ـ 591 ، ومقاييس اللغة : 251/1 ، ومجمل اللغة : 126 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 59/8 ، والمخصص : 340/4 ، ولسان العرب : 126/5 ـ 127 ، والمصباح المنير : 49/1 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 184/10 ـ 186 .

99ـ كتاب العين : 259/6 . وينظر : تهذيب اللغة : 359/11 .

100ـ ينظر : جمهرة اللغة : 310/1 ـ 311 ، وأساس البلاغة : 61/1 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 419/2 ، والقاموس المحيط : 329 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 402/2 .

(*10) إذا كانت مقيَّدة . ينظر : الصحاح : 591/2 ، ولسان العرب : 126/5 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 185/10 .

101ـ ينظر : الصحاح : 590/2 ـ 591 ، ومقاييس اللغة : 251/1 ، ومجمل اللغة : 126 ، ولسان العرب : 126/5 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 185/10 .

102ـ ينظر : مقاييس اللغة : 251/1 .

و(التبكيت) هو : الاستنكار والتقريع والتوبيخ .

103ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 163 .

104ـ ينظر : المحيط في اللغة : 93/4 ، ومقاييس اللغة : 16/6 ، ومجمل اللغة : 893 ، والمحكم والمحيط الأعظم: 450/4 ـ 452 ، وأساس البلاغة : 384/2 ، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 540/6 ، ولسان العرب : 247/20 ، و248 , و250 , والمصباح المنير : 643/2 ، والقاموس المحيط : 1235 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 427/40 ـ 428 .

105ـ تهذيب اللغة : 489/6 .

106ـ ينظر : كتاب العين : 105/4 ، 8/5 ، و185 ، وكتاب الجيم : 324/3 ، والتقفية في اللغة : 668 ، وجمهرة اللغة : 998/2 ، 759 ، و104/1 ، و251 ، وديوان الأدب : 4/ 56 ، و90 ، و128 ، والبارع في اللغة : 169 ، والصحاح : 2538/6 .

107ـ ينظر : تهذيب اللغة : 489/6 ، وأساس البلاغة : 384/2 ، ولسان العرب : 248/20 , و250 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 331/40 .

108ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 15 .

109ـ ينظر : المصدر نفسه : 15 .

110ـ المصدر نفسه : 15 .

111ـ سورة النجم / الآية 57 .

112ـ ينظر : كتاب العين : 391/7 ، وديوان الأدب : 179/4 .

113ـ ينظر : كتاب الجيم : 67/1 ، والبارع في اللغة : 597 ، وتهذيب اللغة : 266/13 , والمحيط في اللغة : 99/9 ، والصحاح : 1330/4 ، ومقاييس اللغة : 94/1 ، ومجمل اللغة : 94 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 81/9 ، وأساس البلاغة : 26/1 ، ولسان العرب : 346/10 ، والمصباح المنير : 13/1 ، والقاموس المحيط : 730 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 2/5 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 12/23 .

114ـ ينظر : جمهرة اللغة : 822/2 ، و1070 ، والمخصص : 351/3 .

115ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 161 .

116ـ سورة الفرقان / الآية 64 .

117ـ ينظر : جمهرة اللغة : 1016/2 ، و677 , وديوان الأدب : 236/2 ، و241 ، والبارع في اللغة : 704 ، وتهذيب اللغة : 333/14 ، والمحيط في اللغة : 473/9 ، والصحاح : 245/1 ، ومقاييس اللغة : 325/1 ، ومجمل اللغة : 881 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 526/9 ، وأساس البلاغة : 86/1 ، والقاموس المحيط : 150 .

118ـ كتاب العين : 138/8 . وورد في متن الكتاب (بَيَّنُوا) بالنون ، وصوابه ما أثبتناه بالتاء .

119ـ ينظر : لسان العرب : 320/2 ـ 321 ، والمصباح المنير : 67/1 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 461/4 ـ 462 .

120ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 13 .

121ـ سورة المؤمنون / من الآية 44 .

122ـ ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص : 14 .

123ـ ينظر : كتاب الجيم : 213/2 ، و103/1 ، وتهذيب اللغة : 283/2 ، و311/14 ـ 312 ، والمحيط في اللغة: 448/1 ، و455/9 ، والصحاح : 1190/3 ، و843/2 ، ومقاييس اللغة : 1/ 362 ـ 363 ، و6/ 84 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 532/9 ، والمخصص : 95/4ـ 96 ، وأساس البلاغة : 89/1 ـ 90 ، و318/2 ،

ولسان العرب : 29/8 ، و275/5 ـ 276 ، والمصباح المنير : 72/1 ، و647/2 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 382/20 ، و338/14 ـ 340 .

124ـ ينظر : كتاب العين : 79/2 .

125ـ سورة المؤمنون / من الآية 44 .

126ـ ينظر : كتاب العين : 132/8 ـ 133 .

127ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 68 .

وجاء الحديث بأُسلوب النفي ((لا تتَايَعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار)).وعلَّق عليه ابن الأثير (ت606هـ) قائلًا : ((التَّتَايُع : الوقوع في الشَّرّ من غير فِكْرة ولا رَوِيَّة ، والمتَابَعَة عليه ، ولا يكون في الخير)) .

النهاية في غريب الحديث والأثر : 202/1 . وكذلك بالياء في الفائق في غريب الحديث : 158/1 .

128ـ المحكم والمحيط الأعظم : 228/2 . وينظر : لسان العرب : 387/9 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 406/20 .

129ـ ينظر : كتاب العين : 227/2 ، والمحيط في اللغة : 131/2 ، والصحاح : 1192/3 ، ومقاييس اللغة : 360/1 ، ومجمل اللغة : 152 ، وأساس البلاغة : 100/1 ، والقاموس المحيط : 652 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 298/4 .

130ـ ينظر : تهذيب اللغة : 144/3 ـ 145 , ولسان العرب : 387/9 .

131ـ ينظر : جمهرة اللغة : 1160/2 .

ونقل الحديث ـ هنا ـ بالياء ((كما تَتّايع الفَراش في النار)) , وبالباء في 729/2 ((فيتتابعون تتابع الفراش في النار)) . والباء وهم .

132ـ ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص : 119 .

133ـ ينظر : كتاب العين : 142/1 ، و54/6 ، والمصباح المنير : 105/1 ، والقاموس المحيط : 295 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 506/15 ، و44/9 .

134ـ مقاييس اللغة : 473/1 .

135ـ ينظر : ديوان الأدب : 160/2 ، والمحيط في اللغة : 147/1 ، والصحاح : 525/2 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 270/7 ، ولسان العرب : 357/4 ، و338/7 ، والمصباح المنير : 105/1 ، والقاموس المحيط : 295 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 44/9 .

136ـ تاج العروس من جواهر القاموس : 45/9 .

137ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 100 .

138ـ ينظر : الصحاح : 1803/5 , ومقاييس اللغة : 427/5 ، ومجمل اللغة : 762 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 416/6 ، والمخصص : 318/3 ، وأساس البلاغة : 93/2 .

139ـ كتاب العين : 165/1 . وينظر : جمهرة اللغة : 966/2 ، والمحيط في اللغة : 427/5 .

140ـ ينظر : التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 490/5 ، ولسان العرب : 78/14 ، والمصباح المنير : 511/2 ، والقاموس المحيط : 967 ، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 252/6 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 264/30 ـ 265 .

(*11) هو عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة (ت276هـ) ، كما صرَّح باسمه ابن منظور (ت711هـ) في لسان العرب : 78/14 ، ومحمد مرتضى الزَّبيديُّ (ت1205هـ) في تاج العروس من جواهر القاموس : 264/30 .

وتنظر المسألة في : أدب الكاتب : 24 .

141ـ ينظر : تهذيب اللغة : 160/9 ـ 161 .

(*12) ذكر الفيومي (ت770هـ) أنَّ جعْل (سائر) بمعنى الجميع من لحن العوامّ .

ينظر : المصباح المنير : 299/1 .

142ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 11 ـ 12 .

وينظر حديث الرسول ـ صلى الله عليه وآله ـ في : النهاية في غريب الحديث والأثر : 327/2 ، وأضاف ابن الأثير (ت606هـ) ـ بعد أن ذكر أربعة أحاديث متضمنة هذه

المادة اللغوية ـ قائلًا : ((الناسُ يَسْتَعْمِلُونه في مَعْنى الجميع ، وليس بصَحيح . وقد تكرَّرت هذه اللَّفظة في الحديث , وكُلّها بمعنى باقي الشيء)) .

143ـ ينظر : التقفية في اللغة : 400 ، وجمهرة اللغة : 1087/2 و138/1 ، وتهذيب اللغة : 47/13 ـ 48 ، والمحيط في اللغة : 371/8 ـ 372 ، والصحاح : 675/2 ، ومجمل اللغة : 478 ، والمخصص : 357/4 ، وأساس البلاغة: 431/1 ، والمصباح المنير : 299/1 .

144ـ كتاب العين : 292/7 .

145ـ ينظر : التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : 17/3 ـ 18 ، ولسان العرب : 2/6 ـ 3 .

146ـ القاموس المحيط : 376 . وينظر : تاج العروس من جواهر القاموس : 485/11 ـ 486 .

وينظر البيت في : شعر الأحوص الأنصاري : 111 .

(*13) جعله الفيومي (ت770هـ) من قول العامَّة ، فرأى أنه ليس المراد من قولهم: رجل سُوَقَة أنه من أهل الأسواق كما تظنه العامة ، بل السُّوَقَة عند العرب خلاف الملك ، وتُطلق على الواحد والمثنى والمجموع .

ينظر : المصباح المنير : 296/1 .

147ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 163 .

جاء البيت في الصحاح بلفظ ((فَبَيْنَا نَسُوسُ ...)) . الصحاح : 1499/4 . وينظر : لسان العرب : 36/12 .

وبلفظ ((بَيْنا نَسُوسُ ...)) في تاج العروس من جواهر القاموس : 479/25 . وحَذْفُ الفاء أخلَّ بالوزن العروضيّ للبيت ، الذي هو من البحر الطويل . والبيت الذي يليه كما في : شرح ديوان الحماسة : 845

فأفٍّ لدنيا لا يدومُ نعِيمُها تَقَلَّبُ تاراتٍ بنا وتصرَّفُ

148ـ ينظر : تهذيب اللغة : 233/9 ، والمحيط في اللغة : 474/5 ، والصحاح : 1499/4 ، والمخصص : 145/5 ، وأساس البلاغة : 484/1 ، والقاموس المحيط : 825 .

149ـ لسان العرب : 36/12 . وينظر : المصباح المنير : 296/1 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 479/25.

150ـ ينظر : كتاب العين : 191/5 , وتهذيب اللغة : 232/9 ، ولسان العرب : 36/12 .

151ـ المحكم والمحيط الأعظم : 527/6 .

152ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 49 .

153ـ ينظر : تهذيب اللغة : 209/15 ، والمخصص : 314/1 ، ولسان العرب : 83/7 ، والمصباح المنير : 617/2, وتاج العروس من جواهر القاموس : 267/14 .

154ـ كتاب العين : 267/8 .

155ـ ينظر : جمهرة اللغة : 788/2 ، والمحيط في اللغة : 230/10 ، والصحاح : 833/2 ، ومجمل اللغة : 878.

156ـ ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 261/10 ، والقاموس المحيط : 452 .

157ـ ينظر : المصباح المنير : 617/2 .

158ـ ينظر : تهذيب اللغة : 209/15 .

159ـ ينظر : المصدر نفسه : 209/15 ، ولسان العرب : 83/7 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 267/14 .

160ـ ينظر : المحيط في اللغة : 230/10 ، ولسان العرب : 83/7، وتاج العروس من جواهر القاموس : 267/14.

161ـ ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 261/10 ، ولسان العرب : 83/7 ، والقاموس المحيط : 452 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 267/14 .

162ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 126 .

(*14) سُمِّيَ عِنِّيْنًا ؛ لأنَّ ذكَرَه يَعِنُّ لِقُبُلِ المرأة عن يمين وشمال ، أي : يتعرَّضُ إذا أراد إيلاجَه فلا يلجُهُ .

ينظر : تهذيب اللغة : 111/1 ، والمصباح المنير : 433/2 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 414/35 .

163ـ ينظر : تهذيب اللغة : 111/1 ، والصحاح : 2166/6 ، ولسان العرب : 164/17 ، و166 , والمصباح المنير : 433/2، والقاموس المحيط : 1122، والتكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : 326/7 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 14/35 ، و16 ـ 17 .

164ـ ينظر : مقاييس اللغة : 19/4 ـ 21 .

165ـ ينظر : كتاب الجيم : 295/2 ، والمحيط في اللغة : 98/1 ، ومجمل اللغة : 611 ، والمخصص : 512/1 .

166ـ كتاب العين : 90/1 .

167ـ ينظر : ديوان الأدب : 57/3 .

168ـ ينظر : جمهرة اللغة : 1006/2 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 409/8 ، ولسان العرب : 410/7 .

169ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 134 .

سورة النحل / من الآية 66 .

170ـ ينظر : ديوان الأدب : 98/1 ، و201 ، و75/2 ، والمحيط في اللغة : 138/10 ، و138/6 .

(*15) ذكرتها كثيرٌ من المعجمات بالجيم والقاف معًا .

ينظر : كتاب العين : 330/5 ، و220/8، وديوان الأدب : 201/1 ، و382، وتهذيب اللغة : 399/9 ، والصحاح : 2135/5 ، ولسان العرب : 482/2 ، و70/17 ، والمصباح المنير : 273/1 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 321/5 .

171ـ ينظر : كتاب العين : 220/8 .

172ـ ينظر : المصدر نفسه : 277/5 ، و330 .

173ـ ينظر : جمهرة اللغة : 422/1 ، و431 ، والصحاح : 289/1 , ومقاييس اللغة : 498/4 ، ومجمل اللغة : 719 ، ولسان العرب : 482/2 , والقاموس المحيط : 172 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 321/5 .

174ـ ينظر : المصباح المنير : 273/1 .

(*16) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 277 ، و282 .

175ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 22 .

سورة المائدة / من الآيتين : 112 ـ 113 .

176ـ الصحاح : 541/2 . وقد ضبطها بكسر الخاء وفتحها في (خوان) الأُولى .

177ـ ينظر : جمهرة اللغة : 203/1 ، و685/2 ، و139/1، وديوان الأدب : 451/1 ، و80/2 ، و476 ، و181/3, والبارع في اللغة : 234 ، وتهذيب اللغة : 219/14 ، و584/7 ، والمحيط في اللغة : 383/9 ، و419/4 ، ومقاييس اللغة : 288/5 ، و231/2 ، ومجمل اللغة : 820 ، و307 ـ 308 .

178ـ ينظر : كتاب العين : 89/8 ، و219 ، و195/3 .

179ـ ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 412/9 , والمخصص : 438/1 ، ولسان العرب : 419/4 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 193/9 ـ 194 .

180ـ ينظر : القاموس المحيط : 303 .

(*17) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 277 ، و282 .

181ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 130 ـ 131 .

182ـ ينظر : التقفية في اللغة : 647 ، والبارع في اللغة : 337 ـ 339 ، وتهذيب اللغة : 148/8 ، والصحاح : 2172/6 ، وأساس البلاغة : 694/1 ، والمصباح المنير : 442/2 .

183ـ ينظر : كتاب الجيم : 188/1 .

184ـ ينظر : المصدر نفسه : 6/3 .

185ـ ينظر : جمهرة اللغة : 370/1 ، والمخصص : 271/1 ، ولسان العرب : 185/17 ، والقاموس المحيط : 1124، وتاج العروس من جواهر القاموس : 469/35 ـ 470 .

186ـ ينظر : كتاب العين : 425/4 ، ومقاييس اللغة : 411/4 ، ومجمل اللغة : 691 .

187ـ ينظر : المحيط في اللغة : 93/5 .

188ـ ينظر : ديوان الأدب : 254/2 .

189ـ ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : 542/5 .

190ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 131 .

والرِّيَاشيّ : هو العباس بن الفرج النحوي اللغوي البصري المتوفى سنة 257هـ ، كان عالمًا راوية عارفًا بأيام العرب كثير الاطلاع , عاش في البصرة ، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة معمر بن المثنى وغيرهما .

ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : 27/3 ـ 28 .

أمّا نصُّ ابن دريد (ت321هـ) فيختلف عمّا نقله الحريريُّ ، وهو ((وأتاه سهمٌ غَرْبٌ وغَرَبٌ ، اذا جاء من حيث لا يدري به)) . جمهرة اللغة : 321/1 .

191ـ ينظر : كتاب الجيم : 16/3 ، وتهذيب اللغة : 114/8 ، والمخصص : 42/2 .

192ـ كتاب العين : 412/4 .

193ـ ينظر : المحيط في اللغة : 74/5 ، ومقاييس اللغة : 420/4 ، ومجمل اللغة : 695 ، والقاموس المحيط : 124 .

194ـ ينظر : جمهرة اللغة : 321/1 ، والصحاح : 194/1 ، والمصباح المنير : 444/2 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 480/3 .

195ـ المحكم والمحيط الأعظم : 508/5 ، ولسان العرب : 129/2 .

196ـ لسان العرب : 129/2 , وتاج العروس من جواهر القاموس : 480/3 .

197ـ درة الغواص في أوهام الخواص : 131 .

198ـ ينظر : جمهرة اللغة : 354/1 ـ 355 ، وتهذيب اللغة : 349/8 ـ 351 ، والمحيط في اللغة : 253/5 ، والصحاح : 1100/3 ، ومقاييس اللغة : 50/5 ، ومجمل اللغة : 741 ، والمحكم والمحيط الأعظم : 113/5 ـ 114، ولسان العرب : 79/9 ـ 80 ، والقاموس المحيط : 600 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 5/19 ، و7 .

199ـ كتاب العين : 53/5 ـ 54 .

200ـ ينظر : المصباح المنير : 488/2 .

201ـ ينظر : ديوان الأدب : 261/1 .

References

ـ القرآن الكريم .

ـ أدب الكاتب : عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) ، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، (د. ط) ، (د. ت) .

ـ أساس البلاغة : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1998م .

ـ الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، (د. ط) ، (د. ت) .

ـ البارع في اللغة : إسماعيل بن علي بن القاسم القالي (ت356هـ) ، تحقيق : هاشم الطعان ، مكتبة النهضة ـ بغداد , ودار الحضارة العربية ـ بيروت , ط1 ، 1975م .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مراجعة : عبد الله العلايلي وآخرين ، وزارة الإعلام الكويتية ، الكويت ، ط1 ، 1965 ـ 2004م .

ـ التقفية في اللغة : اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (ت284هـ) ، تحقيق : د. خليل إبراهيم العطية، إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد ـ الجمهورية العراقية ، (د. ط) ، 1976م .

ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت650هـ) ، تحقيق : عبد العليم الطحاوي وآخرين ،

مراجعة : عبد الحميد حسن وآخرين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ـ مصر ، (د. ط) ، 1970 ـ 1979م .

ـ التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة : محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : مصطفى حجازي وآخرين ، مراجعة : محمد مهدي علام وآخرين , الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ـ مصر ، ط1 ، 1986 ـ 1991م .

ـ تهذيب اللغة : محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) ، تحقيق وتقديم : عبد السلام محمد هارون وآخرين ، مراجعة : محمد علي النجار وآخرين ، مصر ، (د. ط) ، 1964 ـ 1976م .

ـ جمهرة الأمثال : أبو هلال العسكري ، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل , ودار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، 1988م .

ـ جمهرة اللغة : محمد بن الحسن بن دريد (ت321هـ) ، تحقيق وتقديم : د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1987م .

ـ حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : د. محمد ضاري حمادي , منشورات وزارة الثقافة والإعلام , دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، (د. ط) ، 1980م .

ـ درة الغواص في أوهام الخواص : القاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 2003م .

ـ ديوان الأدب : إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ) ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر، مراجعة : د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ـ مصر ، (د. ط) ، 1974م .

ـ ديوان أوس بن حجر : تحقيق وشرح : د. محمد يوسف نجم ، دار بيروت ، بيروت ـ لبنان ، (د. ط) ، 1980م .

ـ ديوان حاتم الطائي : دار صادر ، بيروت ـ لبنان ، (د. ط) ، 1981م .

ـ شرح ديوان الحماسة: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت421هـ) ، تحقيق : غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 2003م .

ـ شعر أبي حيَّة النميري : جمعه وحققه : د. يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، (د. ط) ، 1975م .

ـ شعر الأحوص الأنصاري : جمع وتحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ـ العراق ، (د. ط) ، 1969م .

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حمَّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطَّار ، تقديم : الأستاذ عباس محمود العقاد ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، 1979م .

ـ الفائق في غريب الحديث : جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، ط2 ، (د. ت) .

ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت487هـ) ، المحقق : إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1971م .

ـ القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ) ، إعداد وتقديم : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، 2003م .

ـ كتاب الأمثال : أبو عبيد القاسم بن سلام (ت338هـ) ، حققه وعلق عليه وقدم له : د. عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، وبيروت ، ط1 ، 1980 .

ـ كتاب الجيم : أبو عمرو الشَّيباني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري وآخرين ، مراجعة : محمد خلف الله أحمد وآخرين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ـ مصر ، ط1 ، 1974 ـ 1975م .

ـ كتاب سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ), تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط2 ، 1982م .

ـ كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر , ودار الشؤون الثقافية العامة ، الجمهورية العراقية ، ط1 ، 1980 ـ 1986م .

ـ لحن العامة والتطور اللغوي : د. رمضان عبد التواب , مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية ، ط2, 2000م .

ـ لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت711هـ) ، دار النوادر الكويتية ، الكويت ، (د. ط) ، 2010م .

ـ مجمع الأمثال : أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ) ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، (د. ط) ، (د. ت) .

ـ مجمل اللغة : أحمد بن فارس (ت395هـ) ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، 1986م .

ـ المحكم والمحيط الأعظم : علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 2000م .

ـ المحيط في اللغة : الصاحب إسماعيل بن عبَّاد (ت385هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1994م .

ـ المخصص : علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ) ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1996م .

ـ المستقصى في أمثال العرب : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط2 ، 1987م .

ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت770هـ) ، تحقيق : د. عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، القاهرة ـ مصر ، ط2 ، (د. ت) .

ـ مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري : د. أحمد محمد قدُّور , منشورات وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية ، (د. ط) ، 1996م .

ـ مقاييس اللغة : أحمد بن فارس (ت395هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، (د. ط) ، 1979م .

ـ مناهج التصويب اللغوي : نعمة رحيم , بحث منشور في مجلة المورد ، الجمهورية العراقية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 1977م .

ـ المنجد في اللغة : علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع النمل (ت309هـ) ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، ود. ضاحي عبد الباقي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، 1988م .

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر : المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت606هـ) ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط1 ، 1963م .

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أحمد بن محمد بن خَلّكان (ت681هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ـ لبنان , ط1 ، 1972م .